

INTOSAI



إرشادات حول التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة



مجموعة الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)
وبالمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة

2024

بخصوص الدليل

يعرف الدليل التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)¹ بإعتباره تدقيقاً للامتثال/ أو الأداء الذي يركز على تحقيق الأهداف المسطرة المتعلقة بتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة على مستوى دولة او منظمة معينة . و عند القيام بأعمال التدقيق في المنظمات الدولية، يتم إجراء تدقيق للتدابير التي تروم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والمبادئ الدولية للمسؤولية البيئية، الاجتماعية و في مجال تدقيق الحكامة تتضمن الإرشادات الخاصة بالتدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة توصيات عملية تهدف الى دعم الأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات تدقيق عالية الجودة للمعايير البيئية والاجتماعية و تدقيق الحكامة استناداً إلى المعايير الدولية باعتبارها أداة اضافية يمكن للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) استخدامها لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الراهنة للتنمية المستدامة.

يرتكز الإرشادات الدليل على خمسة مبادئ:

1. الإقرار بتنوع الأجهزة العليا للرقابة (SAIs).
2. التدقيق المستند إلى معايير الإنتوساي.
3. الشمولية كمبدأ قابل للتطبيق على كافة مستويات النضج (وفقاً لنموذج النضج).
4. التباين وقابلية التطبيق على المستوى الوطني وعلى مستوى المنظمة.
5. ضمان التطبيق العملي.

مع الأخذ في الاعتبار تنوع الأجهزة العليا للرقابة من حيث اختصاصاتها وامكانياتها وحجمها وظروف اشتغالها، يسعى الدليل الى تزويد جميع الأجهزة العليا للرقابة المنضوية تحت لواء الإنتوساي بنموذج تدقيق مرن مشفوع بنصائح عملية.

يعرف الدليل التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة عالي الجودة باعتباره التدقيق الذي يستجيب البيانات المهنية الصادرة عن منظمة الانتوساي بالإضافة إلى احتياجات المستعملين المحتملين. يولي الدليل العناية الواجبة لإحتياجات الأجهزة العليا للرقابة ذات القدرات المختلفة . حيث لا تزال العديد منها في طور بناء القدرات اللازمة للقيام بتدقيق الأداء و تدقيق الامتثال حيث بدأت مؤخراً في استخدام نهج قائم على المخاطر ومقاربة حكومية مندمجة.

يقدم الدليل أيضاً فائدة عملية للأجهزة العليا للرقابة، بغض النظر عن مستوى نضج الإطار الوطني البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكامة (ESG) ومدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

1. يشير مصطلح التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG) الى الأثر البيئي والمسؤولية الاجتماعية و الحكامة المسؤولة للشركات.

يتكون الدليل من عشرة فصول رئيسية وقائمة مصطلحات وملاحق. تتناول الفصول من الأول إلى السادس سياق وأهمية التدقيق البيئي والاجتماعي وتدقيق الحكامة ، وأهدافه، ومبادئه الأساسية، ومجالات تطبيقه. تتناول الفصول من السابع الى العاشر "كيفية" إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي وتدقيق الحكامة في كل مرحلة من مراحل التدقيق. ويتضمن ذلك تقديم توصيات حول كيفية وضع تصميم للتدقيق، وإجراء التدقيق، وإعداد تقرير عن نتائج التدقيق البيئي والاجتماعي وتدقيق الحكامة وتتبعه.

تتضمن الملاحق الخاصة بالارشادات نماذج أولية لمصفوفة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة، ونموذج النضج لتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و الحكامة (مبادئ ESG) على المستوى الوطني ومستوى المنظمة، وقائمة المؤشرات البيئية والاجتماعية و الحكامة. كما سيتم العمل مستقبلا على إنشاء قاعدة معارف حول أفضل الممارسات لتسهيل تنزيل مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة (مبادئ ESG).

يتضمن المعجم عدداً من المصطلحات الشائعة التي يمكن استبدالها عند استخدام الدليل بالمصطلحات المتعارف عليها على المستوى الوطني.

قد تختلف مصطلحات التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG) من بلد إلى آخر اعتماداً على النصوص التنظيمية التي تتخذها حكومة كل دولة. ويمكن استخدام مفاهيم مثل السلوك التجاري المسؤول، ورأس المال الاجتماعي للأعمال التجارية، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وما إلى ذلك.

المحتويات

5	المصطلحات
9	1. الخلفية
12	2. أهداف الدليل
13	3. أوجه الترابط بين التصريحات المهنية الصادرة عن منظمة الانتوساي وغيرها من الوثائق
16	4. مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
17	5. تعريف التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
17	6. نطاق التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
18	7. تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
29	8. انجاز مهمة التدقيق
37	9. إعداد التقرير
39	10. تتبع التدقيق
40	الملحق 1. مصفوفة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
55	الملحق 2. نموذج نضج التدقيق البيئي والاجتماعي و تدقيق الحكامة (ESG)
60	الملحق 3. قائمة بالموشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة (ESG)
69	الملحق 4. قاعدة المعارف حول الممارسات الفضلى لتعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و مبادئ الحكامة (ESG)

الأجندة البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG) ويقصد بها أهداف و توجهات التنمية في المجالات البيئية والاجتماعية ومجالات الحكمة، التي يتم تحديدها على مستوى لدولة أو منظمة معينة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المؤسسية والأهداف التنموية.

الإطار البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) للمنظمة وهي الوثيقة التي تتضمن مجموعة من السياسات و/أو الإرشادات و/أو المبادئ، المتعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية ومجالات الحكمة وتعزيز التنمية المستدامة.

الأثر البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) و يعني التأثير (السلبى أو الإيجابى) الذي يكون أو يمكن أو يمكن ان يكون على التنمية المستدامة بما في ذلك المجتمع والبيئة والاقتصاد. وقد تكون الآثار فعلية أو محتملة، سلبية أو إيجابية، قصيرة الأمد أو طويلة الأمد ، مقصودة أو غير مقصودة، يمكن الرجوع عنها أو لا رجعة فيها.

مؤشرات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) يقصد بها المقاييس النوعية والكمية التي يمكن للمنظمات أو لواضعي السياسات استخدامها لتحديد الأهداف ومراقبة التقدم الحاصل وتقييم تحقيق الأهداف في المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.

المحددات المادية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG) ويقصد بها العوامل المرتبطة بالبيئة (بما في ذلك العوامل البيئية والعوامل المتعلقة بتغير المناخ)، والمجتمع (العوامل الاجتماعية) وحوكمة حكمة، التي تكتسي أهمية بالنسبة لكل من أصحاب المصلحة الداخليين (الإدارة، الموظفون، إلخ) وأصحاب المصلحة الخارجيين (العملاء، الشركاء).

المبادئ 2 البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG) يقصد بها مبادئ العمل التي تعتمد على حماية البيئة وخلق الظروف الاجتماعية المواتية وحماية مصالح المجتمع و الحكمة الجيدة. ومن الجوانب المهمة في تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة إعطاء الاعتبار الواجب لكل من الأولويات والأهداف العالمية والوطنية والإقليمية والقطاعية.

التصنيف البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ESG وهو عبارة عن مجموعة من ال تقييمات المتكاملة للأنشطة في المجالات البيئية والاجتماعية و الحكمة يتم إجراؤها بشكل منتظم. عادة ما يتم تجميع التصنيفات من قبل وكالات التصنيف أو الاكاديميات.

التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG تعني الإفصاح للعموم عن المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، والتي تتضمن معلومات غير مالية، بما في ذلك العوامل المتعلقة بالبيئة والمجتمع و حكمة الشركات، بالإضافة إلى التأثير على تحقيق أهداف التنمية الدولية والوطنية.

² - لأغراض الارشادات، فإنه يتم استخدام معنى المبادئ كما صاغها الأمين العام للأمم المتحدة - كوفي عنان في عام 2004

<http://documents.worldbank.org/curated/en/280811488968879958/pdf/113237-wp-whocareswins-2004.pdf>

مفهوم الأهمية المزدوجة 3 تعني النهج الذي تعتمده إدارة المنظمة عند تحديد أهمية المعلومات المراد الإفصاح عنها، وذلك من خلال أخذها بالاعتبار جانبين مترابطين. يصف الجانب الأول تأثير المنظمة على البيئة والمجتمع والاقتصاد، أي على العالم الخارجي. ويتجلى وقع هذا الأثر بشكل غير مباشر في خلق القيمة من خلال إدراكها من قبل أصحاب المصلحة الآخرين، الذين يولون أهمية أكثر لكيفية مساهمة أنشطة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتعلق الجانب الثاني بكيفية إدارة المنظمة للمخاطر المتعلقة بالتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة واغتنامها للفرص. يولي المستثمرون اهتماما كبيرا لهذا الجانب وذلك لأن الإجراءات ذات الصلة تتحول مباشرة إلى نتائج للأنشطة المالية والاقتصادية، حيث يعتبر هذا الجانب ذو طابع «مالي» ويؤثر بشكل مباشر على خلق قيمة للمنظمة.

المواضيع الجوهرية تعني المواضيع التي تعكس تأثيرات اقتصادية وبيئية واجتماعية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمنظمة و/أو التي تؤثر بشكل جوهري في افتراضات وقرارات أصحاب المصلحة.

نموذج النضج يعني هيكلاً هرمياً يتم فيه قياس الكفاءة وتقييم الآثار المحققة وفقاً لمستويات النضج الفردية. **النتيجة** هي مجموعة من التغييرات الهامة التي يتم تحقيقها نتيجة لاختيار المخرجات.

المخرجات تعني المنتجات المحددة الناجمة عن أنشطة الجهات الخاضعة للتدقيق بشأن استخدام الموارد العامة وغيرها. حيث تشمل المخرجات على جميع أنواع المنتجات في أنشطة الجهات الخاضعة للتدقيق فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وغيرها، بما في ذلك الأصول الملموسة (مرافق البنية التحتية، والخدمات المقدمة، وما إلى ذلك) والأصول غير الملموسة (منتجات أنشطة التشريع، وحقوق الملكية الفكرية، وما إلى ذلك)، والمنتجات الأخرى.

سلوكيات العمل المسؤولة تعني ممارسات وأنشطة الإدارة التي تقوم بها المنظمة في مجال التنمية المستدامة، ومسؤولية الشركات والشفافية بما في ذلك تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) والإفصاح المنتظم عن المعلومات غير المالية.

البحث الاجتماعي وسيلة لجمع ومعالجة وتحليل البيانات حول الظاهرة أو العملية التي تتم دراستها لاستخدامها لاحقاً. يمكن إجراء البحث الاجتماعي في إطار التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)، من بين أمور أخرى، على شكل مقابلات معمقة أو استطلاعات رأي أو مسوحات لأصحاب المصلحة باستخدام الاستبيانات.

أصحاب المصلحة يعني السلطات العامة والشركات وممثلي المجتمع المدني ومجتمع الخبراء والمساهمون (عند الاقتضاء) والمجتمعات المحلية المقيمة في مناطق التواجد والمؤسسات المالية وما إلى ذلك، الذين قد يبدون اهتماماً بنتائج الأنشطة و/أو قد يكون لهم تأثير كبير على الأنشطة البيئية والاجتماعية وأنشطة الحكمة أو صنع القرار.

ينقسم أصحاب المصلحة الى فئتين رئيسيتين:

- أصحاب المصلحة المعنيين.
- مستخدمي بيانات الاستدامة، أي المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين ومؤسسات الإقراض وشركات التأمين، والشركاء التجاريين، والنقابات العمالية والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمحللين والأكاديميين.

³ - <http://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings//2023/march/gpf/ap6-issb-update-gpf-march-2023.pdf>

عادة، يشمل أصحاب المصلحة في المنظمة مجموعات مثل شركاء الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمستهلكين، والعلماء، والموظفين، والمجتمعات المحلية، والمساهمين، والمستثمرين، والموردين، والنقابات العمالية، والفئات الهشة (على سبيل المثال الشعوب الأصلية المقيمة في المناطق التي تعمل فيها المنظمة)

التنمية المستدامة:⁴ هي تنمية تلبي الاحتياجات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وهو نموذج تنموي مفاهيمي ثلاثي الأبعاد، يوفر التنمية المتزامنة للنظام العالمي في ثلاثة مجالات رئيسية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتشمل (17) هدفًا اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 (قرار الجمعية العامة A/RES/70/1 بتاريخ 25 سبتمبر 2015) كجزء من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

⁴ - يستخدم هذا الدليل تعريف التنمية المستدامة كما تمت صياغته في التقرير الدولي للجنة المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند) الذي نُشر في أكتوبر 1987

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf>

الخلفية

1. اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في 25 سبتمبر 2015، أجندة 2030 للتنمية المستدامة⁵. واتفق رؤساء الدول والحكومات على الاسترشاد في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تهدف إلى القضاء على الفقر والحفاظ على موارد كوكب الأرض وضمان الرفاهية للجميع، وتطوير البرامج الوطنية التي تهدف إلى تغطية جميع جوانب تنفيذ الأجندة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف العالمية في عمليات التخطيط الوطني والجهود والاستراتيجيات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
2. تلعب الحكومات دورًا رئيسيًا في تعزيز التنمية المستدامة. فهي تحدد اتجاه التنمية وتضع مسارًا للسلوك وتسهر على تنسيق العمل. كما تقوم بالدفاع عن المصالح الوطنية في المفاوضات الدولية، نظرا لكونها ضرورية للتنمية الاقتصادية والنقد الاجتماعي وحماية البيئة. كما تشرف على إبرام الاتفاقيات، بما في ذلك المتعلقة منها بتطوير البرامج الدولية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري وتعزيز التنمية المستدامة. حيث تعمل على تطوير الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.
3. تطرقت الإنتوساي، منذ اعتماد الأجندة في عام 2015، إلى أهمية مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخاصة خلال الفعاليات التالية:
 - مؤتمر الانكوساي (INCOSAI) الثاني والعشرون الذي عُقد في أبو ظبي سنة 2016⁶.
 - للمؤتمر الانكوساي (INCOSAI) الثالث والعشرون الذي عُقد في موسكو سنة 2019⁷.
 - ندوات الأمم المتحدة والإنتوساي⁸.
4. تعتبر دراسة اوجه تضمين الحكومات الوطنية للتدابير السياسية العامة التي تشجع على ايجاد الحلول وتعزيز الممارسات المستدامة في القطاعين العام والخاص، وتقييم أداء المنظمات⁹ في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى تدقيق النهج المتبعة في التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحوكمة (ESG) في المنظمات الدولية، من المهام الضرورية في إطار تدقيق التنمية المستدامة.
5. تدعم العديد من الأجهزة العليا للرقابة الحكومات الوطنية دعما فعليا فيما يتعلق بتتبع التقدم وتحديد المخاطر واستغلال الفرص. في الوقت ذاته، ما زالت بعض الجوانب المهمة التي تمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب مزيداً من التطوير للمقاربات المتبعة.

⁵ - قرار الجمعية العامة (A/RES/70/1) المؤرخ في 25/سبتمبر/ 2015.

[Httpwww.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf)

⁶ - تصريح أبو ظبي. http://www.intosai.org/fileadmin/downloads/about_us/Organs/Congresses/2016_Abu_Dhabi_Declaration/EN_Abu_DhabiDeclaration.pdf

⁷ - تصريح موسكو 2019. <http://incosai2019.ru/en/documents/46>

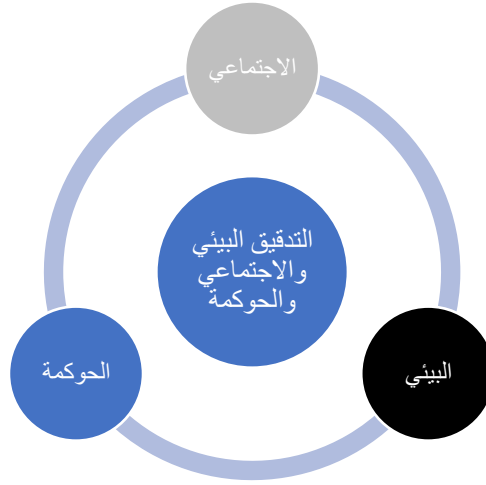
⁸ - <http://www.intosai.org/news-center/un/intosai-symposia.html>

⁹ - ينطبق هذا على الدول التي توجد فيها التزامات وطنية للمنظمات بتقديم التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة (ESG).

6. يعتبر اعتماد السلوك التجاري المسؤول، بما في ذلك إعداد المنظمات للمعلومات غير المالية حول أنشطتها ومساهمتها في التنمية المستدامة والإفصاح عنها، أمراً شائعاً على نطاق واسع بين المنظمات العامة والخاصة. ويلعب دوراً حاسماً في ضمان قيام المنظمات بتوفير المدخلات اللازمة لتنفيذ التنمية المستدامة.

7. يوفر الإفصاح الكامل عن المعلومات في مجال التنمية المستدامة، وبشكل خاص نشر التقارير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة (تقارير ESG) للمنظمة ما للدول أداة إضافية لفهم وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 1. الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة (ESG)



8. يجب تطوير مبادئ ومعايير مشتركة، وتبادل الممارسات الفضلى والخبرات في مجال التدقيق البيئي والاجتماعي و التدقيق المتعلق بالحكمة في إطار الجمعيات والاتحادات الإقليمية، مع الأخذ بالاعتبار أهمية قضايا التنمية المستدامة لجميع البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي.

9. تعد عملية تنفيذ أجندة التدقيق البيئي والاجتماعي و التدقيق المتعلق بالحكمة عملية فريدة من نوعها بالنسبة لكل دولة. فهي تعتمد على الإطار المؤسسي و الاعراف والممارسات المحلية وكذلك التوجهات العالمية.

10. يختلف مدى دمج مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) في التنظيم الوطني اختلافاً كبيراً بين البلدان. لا يمكن اعتماد جميع المبادئ، بل يجب الاختصار على العوامل الأكثر أهمية للتنمية المستدامة للدولة باعتمادها على المستوى التشريعي.

11. فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و التدقيق المتعلق بالحكمة (مبادئ ESG) على مستوى المنظمة، ف من الاجدر ايلاء الاهتمام الازم للخصائص القطاعية والإقليمية (المحلية). حيث ينبغي

تحليل تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ((مبادئ ESG) مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العوامل البيئية والاجتماعية و الحوكمة في إطار الخصائص القطاعية والإقليمية (المحلية). 12. نظرا لتنامي الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة سواء بالنسبة للمجتمع الدولي ككل أو بالنسبة لكل بلد على حدة ، تعتبر الأجهزة العليا للرقابة مدعوة إلى التركيز باستمرار على تطوير قضايا التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة وزيادة دورها في تنفيذ أجندات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة على المستويات الوطنية والعالمية، والترويج بفاعلية لمبادئها وأجندتها في أجهزة الرقابة العليا، بما في ذلك الفروع الإقليمية.

أهداف الدليل

13. تتضمن هذه الوثيقة إرشادات توفر الدعم المنهجي للأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG) بالإضافة إلى تسهيل تطوير آليات فعالة للتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة ESG وبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة لإجراء مثل هذه العمليات.
14. تهدف هذه الإرشادات إلى المساهمة في تنفيذ الأجندة والتي ترمي إلى:
 - مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على حث الحكومات الوطنية على تنفيذ تدابير السياسة العامة التي تتضمن الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام وضمان الإفصاح عالي الجودة عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالأنشطة، ومساهمة المنظمات في التنمية المستدامة وتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).
 - مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في إجراء التدقيق على تنفيذ تدابير السياسة العامة التي اتخذتها الحكومات الوطنية بهدف دمج الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام ومساعدة الحكومات على مراجعة هذه التدابير أو تطوير تدابير جديدة بناءً على التوصيات الناتجة عن تدقيق البيئة والمجتمع و الحكمة (ESG).
 - مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في القيام بمهام التدقيق على أنشطة المنظمات¹⁰ في المجالات البيئية والاجتماعية و الحكمة ووضع توصيات للتحسين.
 - دعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة للمنظمات الدولية، في حالة كانت هذه الأجهزة مدققاً خارجياً .

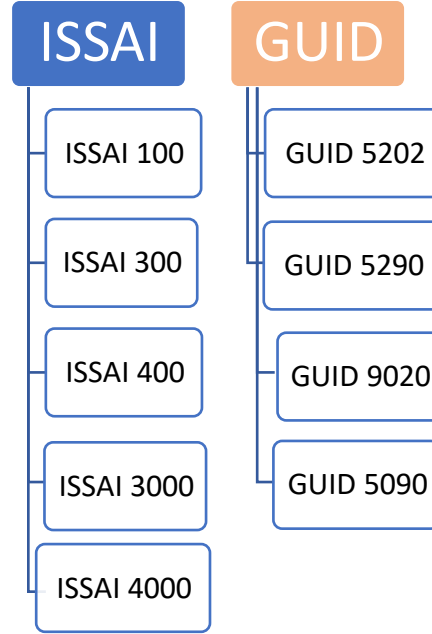
أوجه الترابط بين الاصدارات المهنية الصادرة عن منظمة الإنتوساي وغيرها من الوثائق

15. تستند عملية تنظيم وتنفيذ تدقيق البيئة والمجتمع و الحكمة إلى المفاهيم والمبادئ العامة المتعلقة بعملية تدقيق القطاع العام، والتي تم تحديدها في التصريحات المهنية الصادرة عن منظمة الإنتوساي:
 - المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (100) حول " المبادئ الأساسية للتدقيق في القطاع العام".

¹⁰- حسب الدليل، يُقصد بالمنظمات المنظمات الخاضعة لعمليات التدقيق الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة (SAIs)، كذلك التي تمتلكها الدولة، والمنظمات التي تتلقى دعماً حكومياً (إعانات، فوائد، قروض، وما إلى ذلك).

- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (300) حول "مبادئ رقابة الأداء".
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (400) حول "مبادئ رقابة الامتثال"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (3000) حول "معيار رقابة الأداء"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (4000) حول "معيار رقابة الامتثال"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (5202) حول " التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (5290) حول " دليل الرقابة حول تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (9020) حول " تقييم السياسات العامة"
- المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (5090) حول "تدقيق المؤسسات الدولية".

الشكل 2. أوجه الترابط مع الإصدارات المهنية للأنتوساي



16. تأخذ عملية التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) بعين الاعتبار أيضاً التوصيات المتعلقة بتدقيق أهداف التنمية المستدامة كما هو موضح في الوثائق التالية:
- وثائق مبادرة الإنتوساي للتنمية : دليل حول تدقيق الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة التابع لمبادرة الانتوساي للتنمية (IDI).

- وثائق مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية: دليل عملي حول تدقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

17. بعد إجراء التدقيق والتحقق من التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG) من قبل مدققين مستقلين أحد أفضل الممارسات الأكثر انتشارا و التي تزيد من صدقية البيانات المنشورة في التقرير. وعادةً ما يتم إجراء مثل هذا التدقيق على أساس معايير تأكيد التقارير غير المالية مثل المعيار الدولي لالتزامات الضمان

(ISAE 3000¹¹ / 3410¹²)، ومعيار ضمان المساءلة (AA1000AS¹³)، والمعايير الوطنية للتدقيق والتحقق من المعلومات غير المالية، إن وجدت.

18. أثناء قيام المنظمات بأعمال التدقيق يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تدرج تقييم الجوانب البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة لأنشطة المنظمة في برنامج التدقيق إذا كان ذلك داخلا في اختصاصات الجهاز الاعلى للرقابة.

19. يتضمن تدقيق التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للمنظمة (تقارير ESG) تقييمًا لمدى امتثال المعلومات المفصح عنها للمعايير المستخدمة في إعدادها. ويمكن أن تتضمن هذه المعايير كلا من المعايير الوطنية التي تم إعداد تقارير المنظمة وفقا لها بشأن القضايا البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (معايير تقارير ESG)، إن وجدت، والمعايير المقبولة دوليًا لمثل هذه المنظمات مثل: المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)¹⁴ مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)¹⁵؛ مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)¹⁶ المجلس الدولي للتعيين والمعادن (ICMM)¹⁷، إلخ.

20. عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ESG، قد تستخدم الأجهزة العليا للرقابة أيضًا المنهجيات الدولية والوطنية ونتائج التصنيفات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG) علاوة على تصنيفات المنظمات من حيث مصداقيتها¹⁸ ومسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وفقًا للأجندات الوطنية أو الدولية كمصدر إضافي للمعلومات والدعم المنهجي.

مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

21. يتم إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة وفقًا للمبادئ الأساسية للتدقيق التالية:
- الملاءمة (التوافق مع العوامل الجوهرية التي حددها أصحاب المصلحة، والأولويات والأهداف

¹¹ - <http://www.iaasb.org/publications/international-standard-assurance-engagement-isae-3000-revised-assurance-engagements-other-audits-or>

¹² - <http://www.iaasb.org/publications/glance-international-standard-assurance-engagements-isae-3410-assurance-engagements-greenhouse-gas>

¹³ - <http://www.accountability.org/standards/>

¹⁴ - <http://www.globalreporting.org/>

¹⁵ - <http://sasb.ifrs.org/>

¹⁶ - <http://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/06/issb-issues-ifrs-sl-ifrs-s2/>

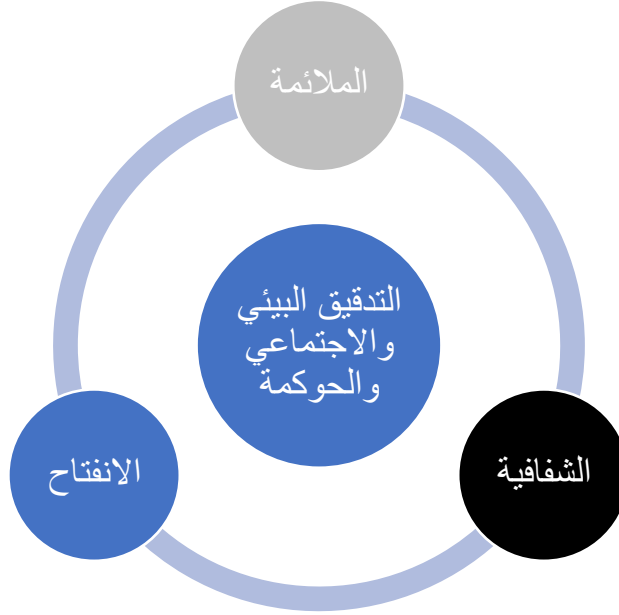
¹⁷ - <http://www.icmm.com/>

¹⁸ - السجل الضريبي، سمعة العمل، الاستثمار الاجتماعي، الاستقرار المالي، وما إلى ذلك.

الوطنية).

- الشفافية (على سبيل المثال، من حيث إمكانية الاطلاع على الوثائق من قبل العموم).
- الانفتاح (ممارسات الحوار المفتوح مع الأطراف المعنية، أشكال أخرى من المشاركة النشطة وضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف، والاعتماد على الممارسات الفعلية للمنظمات).

الشكل 3: المبادئ الأساسية للتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)



تعريف التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

22. يستخدم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة لأغراض تحليل و رصد وتقييم:
- السياسات الحكومية المتبعة الرامية الى حث الجهات الخاضعة للتدقيق على تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) خلال مزاولتها أنشطتها. حيث يتم التأكد من مستوى تحقق الإدماج النسقي لمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) في القوانين التنظيمية و غيرها من الوثائق المتعلقة بتنفيذ تدابير السياسة العامة.
 - أنشطة المنظمات/المنظمات الدولية في المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة. ويتمثل موضوع التقييم في تطابق المعلومات التي تم الكشف عنها في تقارير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG) للمنظمات/المنظمات الدولية، والمعايير المستخدمة لإعدادها، بالإضافة إلى البيانات المحاسبية (المالية) لنفس الفترة المشمولة بالتقرير من أجل ضمان شمولية وصدق المعلومات المتعلقة بتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة.

- مخرجات ونتائج أنشطة الجهة الخاضعة للتدقيق من حيث التنفيذ و/أو الامتثال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية و الحكامة الشركات.

نطاق التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

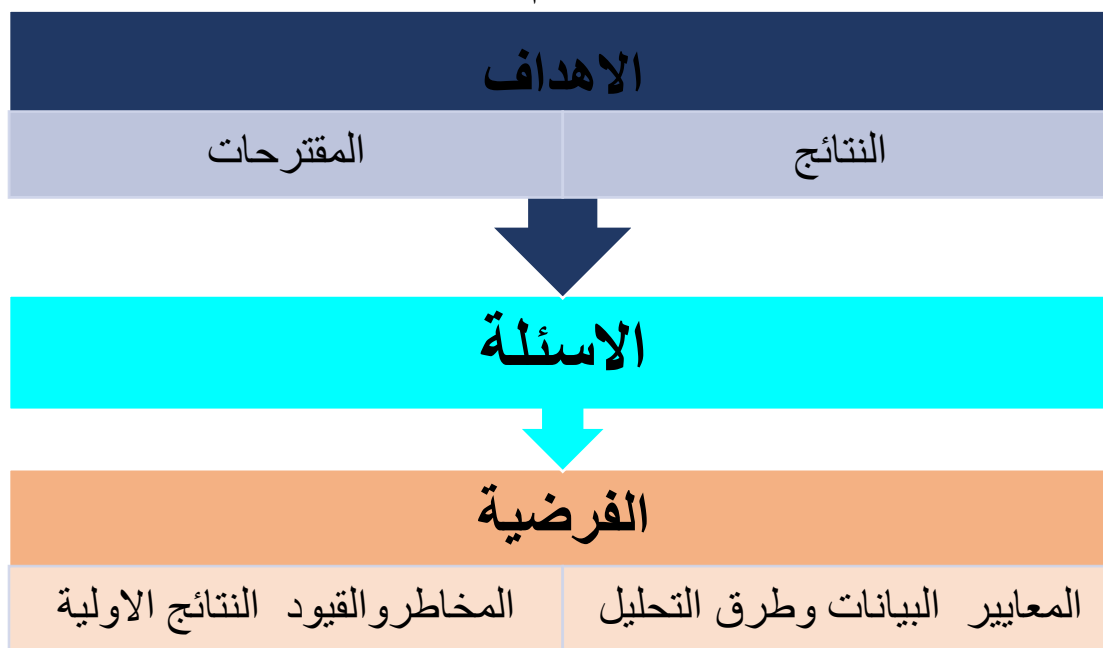
23. يشمل نطاق تطبيق التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة تدقيق أنشطة السلطات العامة و المنظمات، وكذلك المنظمات الدولية إذا كان موضوع التدقيق يتضمن تحليل مدى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .
24. عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة فيما يتعلق بالسلطات العامة، فإن الموضوع قد يغطي قضايا أنشطتها فيما يتعلق بالسياسة العامة الجارية التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) على المستوى الوطني (تقييم الأثر الخارجي) و اعتماد مقاربات تنشد تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).
25. يمكن إجراء التحليل فيما يتعلق بالسلطات العامة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الاجتماعية والبيئية ، بالإضافة إلى السياسات في مجال تعزيز السلوك التجاري المسؤول.
26. في حال وجود متطلبات على المستوى الوطني، فإنه يمكن أيضا إجراء تدقيق على تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) في الأنشطة الداخلية للسلطات العامة. وفي هذه الحالة يتضمن ذلك أيضا قيام السلطات العامة بإعداد تقرير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (تقرير ESG) ، ويمكن إجراء هذا التدقيق وفقاً للمعايير المعترف بها على المستوى الوطني والمحددة في إطار المعايير الدولية.
27. عند إجراء تدقيق لمنظمة/ منظمة دولية، فإن موضوع التدقيق المذكور يتضمن القيام بفحص لأنشطتها من منظور تنفيذ وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
28. عند تنفيذ عملية تدقيق أنشطة منظمة معينة، يمكن أن تشمل الجهات الخاضعة للتدقيق، على سبيل المثال، الشركات التي أسستها جهات تخضع للقانون العام، والشركات المساهمة التي تساهم جهات خاضعة للقانون العام في رأس مالها المصرح به، بالإضافة إلى الشركات التي تتخذ أشكالاً تنظيمية وقانونية مغايرة.
29. عند إجراء التدقيق على المنظمات الدولية، قد تكون إحدى الجهات الخاضعة للتدقيق وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة (UN)، على سبيل المثال، إذا خولت للجهاز الأعلى للرقابة صلاحية إجراء التدقيق وفقاً للإجراءات المعتمدة لاختيار المدقق الخارجي للمنظمة.

تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG)

30. بإمكان الأجهزة العليا للرقابة إجراء عمليات تدقيق بيئي واجتماعي و متعلق بالحكمة ESG وفقاً للمراحل المشار إليها في المعيار الدولي حول الرقابة على الأداء (ISSAI 300) والمعيار الدولي حول الرقابة على الامتثال (ISSAI 400).

31. في مرحلة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة، ولتسهيل العملية ، بإمكان الأجهزة الرقابية العليا استخدام مصفوفة تصميم التدقيق¹⁹، بما في ذلك أهداف التدقيق،- الأسئلة، الفرضيات، المعايير، وصف البيانات، طرق جمع البيانات وتحليلها، المخاطر، النتائج الأولية، المخرجات، والاستنتاجات والمقترحات (التوصيات). يجب أن تكون جميع عناصر مصفوفة التصميم مترابطة منطقيًا.

الشكل 4. تصميم المصفوفة



نموذج مصفوفة التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)							
الفرضية	المعيار	الطريقة	الخطر	النتائج الاولى	التوصيات الاولى	النتائج	المقترحات
الهدف 1							
السؤال 1.1							
الفرضية	المعيار	النهج	الخطر	النتائج الاولى	التوصيات الاولى	النتيجة 1	المقترح 1
الفرضية	المعيار	النهج	الخطر	النتائج الاولى	التوصيات الاولى		
رقم السؤال							

¹⁹ - يوجد النموذج الأولي لمصفوفة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) في الملحق رقم (1).

رقم الهدف	رقم النتيجة	رقم المقترح
--------------	----------------	----------------

32. يحدد اختيار أهداف التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) والأسئلة التي يجب الإجابة عليها أثناء التدقيق، إلى جانب معايير التدقيق ذات الصلة ، العمل الذي يجب القيام به لجمع أدلة تدقيق كافية وملاءمة.

33. يمكن الحصول على معطيات حول موضوع التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة من خلال إرسال طلبات التزويد بالمعطيات إلى الجهات الخاضعة للتدقيق و المنظمات الأخرى، وكذلك من خلال أنظمة المعلومات والتحليل التي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابية . كما يمكن إجراء مسح أو استبيان للجهات الخاضعة للتدقيق والمنظمات الأخرى.

34. ويتم في هذه المرحلة أيضاً تنظيم التفاعل مع أصحاب المصلحة والخبراء.

فرضيات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

35. بغية تحديد المعلومات الأكثر جدوى والبيانات المتاحة حول موضوع التدقيق ، وفهم المخاطر المحتملة، وتحديد الكمية المطلوبة من إجراءات التدقيق، ينبغي إنشاء قائمة للفرضيات²⁰ .

36. من المستحسن أن تتم صياغة الفرضيات في شكل بيانات تعكس المخاطر التي قد يكون لها تأثير سلبي على الأنشطة البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للجهات الخاضعة للتدقيق.

37. بناء على موضوع التدقيق، يمكن صياغة فرضيات ضمن إطار التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي تم رصدها²¹.

38. تتم صياغة الفرضيات مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف وأسئلة التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة²².

أهداف وأسئلة التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

39. عند تحديد أهداف التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ، تستحب مراعاة المبادئ العامة لإعدادها كما هو منصوص عليه في الاصدارات المهنية لمنظمة الإنتوساي.

40. من أجل معالجة شاملة للمكونات الأكثر أهمية وذات الصلة بالأهداف المحددة، فإنه يحبذ إدراج مجموعة من أسئلة التدقيق المنظمة والمنطقية لكل منها²³.

20- الفرضية نتيجة محتملة للتدقيق يجب إثبات صحتها.

21- تم تقديم أمثلة على المخاطر في الملحق 1 .

22- تم تقديم أمثلة على الفرضيات في الملحق 1

23- تم تقديم أمثلة على أهداف التدقيق والأسئلة في الملحق 1

الجهة الخاضعة للتدقيق وموضوع التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

41. يتضمن موضوع التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة أسئلة تتعلق بالمجالات التالية:

- أنشطة السلطات العامة المسؤولة التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)
 - أنشطة المنظمة/المنظمة الدولية المتعلقة بتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، وإعداد تقارير المنظمة البيئية والاجتماعية و الحكمة (تقارير ESG) والتحقق منها، وضمان جودة البيانات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).
 - تقييم العناصر الفردية لنظام الإدارة العامة الهادفة الى تنفيذ أجندة المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).
 - الاستخدام الفعال لأموال الميزانية لتنفيذ المشاريع والجهود ضمن أجندة المبادئ البيئية والاجتماعية و الحوكمة المتعلقة بالحكمة (ESG).
42. قد تكون الجهات الخاضعة للتدقيق البيئي والاجتماعي و الحوكمة بناء على الغرض من التدقيق وسلطات الجهات الرقابية العليا:
- السلطات العامة المسؤولة عن تطوير السياسة العامة والإطار التنظيمي المتعلق بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).
 - المنظمات.
 - السلطات والمنظمات العامة الأخرى التي تعتمد مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) عند مزاولة أنشطتها.
 - المنظمات الدولية.

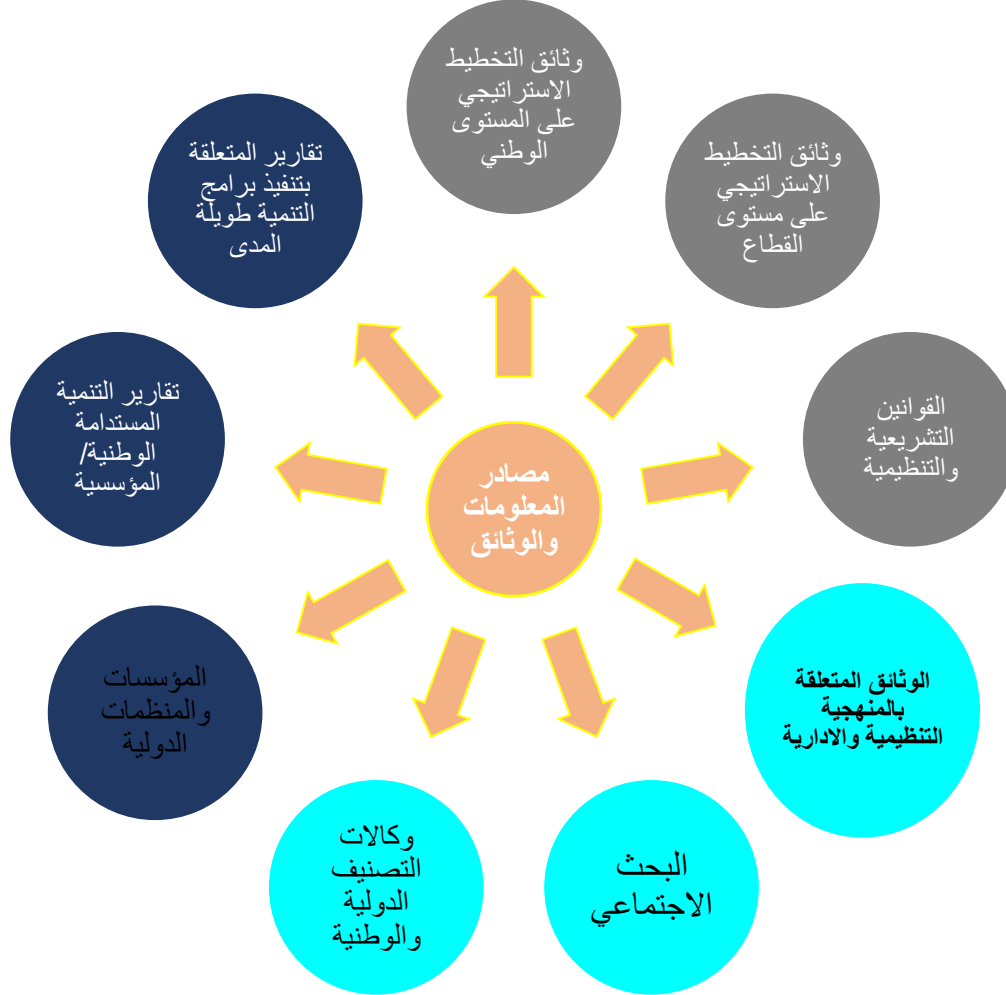
قائمة المعطيات (الوثائق)

43. قد تتضمن قائمة المعطيات (الوثائق) التي يتم تحليلها عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG):

- وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني رفيع المستوى (استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استراتيجية أو مفهوم التنمية المستدامة و غيرها).
- وثائق التخطيط الاستراتيجي القطاعي.
- التشريعات والقوانين التنظيمية في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية و الحوكمة المتعلقة بالحكمة.
- الوثائق المنهجية والتنظيمية والإدارية للجهات الخاضعة للتدقيق والمُصممة بهدف تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG) في عملياتها.
- البيانات الواردة في البحوث الاجتماعية.

- البيانات المحصل عليها من وكالات التصنيف الدولية والوطنية التي تقدم التصنيفات والتقييمات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).
- المواد التي طورتها مؤسسات البحث والمنظمات الدولية وغيرها من الاجهزة العليا للرقابة .
- تقارير التنمية المستدامة الوطنية /المؤسسية.
- التقارير المتعلقة بتنفيذ برامج التنمية طويلة المدى.

الشكل 5. مصادر المعلومات والوثائق



44. قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة، كجزء من عملية التدقيق، بالتحقق من المعطيات المتاحة في المجال العام، والتأكد من شموليتها و تطابقها مع المعطيات المقدمة من طرف المنظمة أثناء عملية التدقيق.
45. يتسنى بإمكان للأجهزة العليا للرقابة إنشاء واستخدام قواعد المعطيات الخاصة بها بشأن التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة والتنمية المستدامة، ضمن أمور أخرى، حسب المجالين الجغرافي والقطاعي.

معايير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

46. من أجل الامام بأدلة التدقيق المطلوبة، وكذلك النتائج والمخرجات والاستنتاجات والتوصيات، يستحسن تطبيق معايير التدقيق²⁴ على كل القضايا التي تدرج ضمن هدف التدقيق.
47. إذا كان الهدف من التدقيق هو تحليل التدابير التحفيزية التي تتخذها الحكومة لتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) والامثال لها، فإن معايير التدقيق قد ترتبط بالتأثيرات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية .
48. في حال كان التدقيق يهدف إلى تقييم أنشطة المنظمة/المنظمة الدولية في المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، فإن معايير التدقيق قد تسمح بإصدار حكم حول أداء المنظمة البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ، بالإضافة إلى شمولية وصدقية التقارير وفقاً للقيود الحالية.
49. على الرغم من تفرد وخصوصية كل عملية تدقيق في مجال التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ، فمن الافيد للأجهزة العليا للرقابة أن تطور إطاراً للمعايير والمؤشرات العامة والخاصة الموصى باستخدامها عند إجراء عمليات التدقيق المذكورة.
50. قد يتفاعل المدقق مع الخاضعين للتدقيق والخبراء في تحديد معايير التدقيق الملائمة. وقد يعد تبادل الآراء طريقة فعالة لتطوير المعايير وتحديد الناجع منها والقابل للتدقيق.

طلبات التزود بالمعطيات

51. ينبغي تقديم طلبات التزود بالمعطيات ، اثناء انجاز مهام تدقيق المتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية و الحكامة:
- إلى السلطات العام .وفي عندئذ ينبغي أن تتضمن طلبات التزود بالمعطيات أسئلة حول الجهود الحكومية التي تهدف إلى تشجيع تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).
 - إلى المنظما .:وحينئذ يجب أن تتضمن طلبات التزود بالمعطيات أسئلة تتعلق بتنفيذ وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مبادئ مسؤولية التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (مبادئ ESG) ومؤشرات ESG الخاصة، بالإضافة إلى تشكيل، تقديم والتحقق من رفع التقارير عن الجوانب البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للمنظمة (رفع التقارير ESG)
 - في حالة التدقيق في المنظمات الدولية يمكن إرسال طلبات التزود بالمعطيات إلى هذه الأخيرة على شكل استبيانات.
52. يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تلتزم بمعايير العمل عند إعداد الطلبات و المعطيات التي تم التزود بها، بما في ذلك الامثال لمبادئ السرية وعدم الإفصاح عن المعطيات المحاطة بالسرية. كما

24- توجد قائمة بمعايير التدقيق المحتملة في الملحق (1).

يجب تحديث أنظمة الامن السيبراني في الأجهزة العليا للرقابة، ويتعين على الموظفين تحسين كفاءاتهم في مجال أمن المعلومات بشكل منتظم.

الأساليب المستخدمة في التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة

53. من أجل جمع ودراسة البيانات والمعلومات الفعلية ، يمكن تطبيق كلٍّ من الأساليب المقبولة عمومًا للنظام والتحليل المقارن والأساليب المحددة ضمن التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG).

54. كجزء من تدقيق الجهود الحكومية التي تهدف إلى تحفيز تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) يمكن، على سبيل المثال، استخدام أساليب تقييم الأثر المستخدمة في تقييم السياسات وأساليب البحث الاجتماعي، مثل الاستطلاعات العامة والمقابلات المتعمقة مع ممثلي مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

55. عند تدقيق التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة(تقارير ESG) للمنظمات/المنظمات الدولية، يمكن استخدام أساليب قياسية لتقييم اكتمال البيانات وجودتها وموثوقيتها وطرق تقييم شفافية المؤشرات²⁵. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون طريقة المقابلة المتعمقة مفيدة أيضًا لتحديد الصعوبات والمخاطر في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة داخل المنظمة.

56. يمكن أيضًا استخدام طرق تحليل مختلفة، بما في ذلك طرق تنظيم وتصنيف البيانات الضخمة وحساب القيم النسبية، ووضع البيانات وطريقة تحليل شجرة الأحداث، والتحليل متعدد المعايير، وطريقة الرسم البياني، وغيرها.

النهج القائم على المخاطر

57. يتم تطبيق النهج القائم على المخاطر في جميع مراحل التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG):

58. عند تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ، يتم تطبيق النهج القائم على المخاطر بغية:

- تحديد أهداف وأسئلة التدقيق.

- اختيار أساليب التدقيق.

- تقدير الموارد اللازمة لإجراء التدقيق.

59. لتحقيق هذه الغاية، ينبغي التأكد مما يلي:

- النتائج المتحققة وغير المتحققة لأنشطة الجهة الخاضعة للتدقيق.

- مؤشرات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) ، بما في ذلك مؤشرات الأولويات الوطنية وتحقيق الأهداف.

25 "GUID 5290 إرشادات بشأن تدقيق تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية -"

- العوامل والأحداث و النقائص في العمليات التي تؤثر على مجالات المخاطر.
 - المخاطر التي تم تحديدها مسبقاً والمتعلقة بالتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)، و الخروقات والعيوب التي تطل أنشطتها، بما في ذلك المخاطر ذات الطبيعة النظامية والمنهجية، وأسبابها؛
 - العواقب الناجمة عن عدم تطبيق خريطة المخاطر المحددة على المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
- 60 . تتشكل إجراءات تقييم مخاطر التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) من المراحل التالية:
- الكشف عن المخاطر وتحديدها وإنشاء سجل للمخاطر (خريطة المخاطر) ، مع الإشارة إلى اسم الخطر ووصف مقتضب له ، مع ذكر أسبابه وعوامله وعواقب أحداث المخاطر .
 - تحليل المخاطر وتقييمها. يتم إجراء تحليل المخاطر لتحديد احتمالياتها والعواقب المحتملة للمخاطر التي تم تحديدها في المرحلة السابقة.
 - ترتيب المخاطر حسب الأولوية. بناءً على تقييم المخاطر ومقاييس التقييم، يمكن إنشاء خريطة للمخاطر وترتيبها حسب الأولوية.

الشكل 6. إجراءات تقييم المخاطر



النهج الحكومي الشامل

- 61 . يمكن تطبيق النهج الحكومي الشامل عند تحليل التدابير الحكومية التي تهدف إلى تعزيز السلوك التجاري المسؤول.
- 62 . يتضمن النهج الحكومي الشامل تقييماً للاتساق الأفقي والرأسي للسياسات (التدابير). حيث يعني الاتساق الأفقي الترابط المتبادل داخل المجالات والقطاعات، ويعني الاتساق الرأسي اتساق النهج على جميع مستويات الإدارة العامة.

63. يساعد النهج الحكومي الشامل المدقق على تقييم مدى انسجام الوزارات والهيئات في تعزيز السلوك التجاري المسؤول.
64. أثناء التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة المتعلقة بالحكمة، يستحسن أخذ مبادرات السلطات العامة بعين الاعتبار، بالإضافة إلى العلاقات وآليات التعاون والتنسيق والاتصال بينها.
65. قد تقوم العليا للرقابة بإجراء جرد مادي وإعداد قائمة بالجهود الحكومية المبذولة على مستويات مختلفة، وتحديد الازدواجية والثغرات في النظام التنظيمي.
66. يسمح اعتماد نهج الحوكمة الشامل بتقييم المخاطر البنيوية وتحديدتها.

تحديد أصحاب المصلحة

67. من الضروري عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) تنظيم التفاعل مع أصحاب المصلحة بشكل فعال. فعندما يتم تدقيق الاجراءات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، يشمل أصحاب المصلحة السلطات التنفيذية الفيدرالية والإقليمية، والمنظمات غير الربحية، والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمجتمع المدني. في حين أنه عند تدقيق المنظمة / المنظمة الدولية، قد يشمل أصحاب المصلحة الموظفون والموردون / المقاولون وأعضاء المنظمة والجهات المانحة (عندما يتعلق الأمر ب منظمة دولية)، إلخ.
68. في المرحلة الأولى، قد يتم رسم خريطة لأصحاب المصلحة.
69. يتطلب إشراك أصحاب المصلحة في التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) تبني مقاربة تشاركية، مما سيساعد في تحديد الجهات الخاضعة للتدقيق وضبط موضوعه، والتحقق من صحة عوامل الأهمية بالإضافة إلى صياغة أهداف التدقيق والأسئلة بشكل ملائم.

تطوير الكفاءات

70. ينبغي أن تركز الأجهزة العليا للرقابة باستمرار على تدريب الموظفين وتبادل الخبرات في مجالات الاستدامة والتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG).
71. لإجراء عمليات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) بطريقة فعالة ومنهجية ومنظمة، يعتبر من الضروري تطوير كفاءات محددة في التنمية المستدامة ومجالاتها العديدة بين الإدارة الاطر القيادية و الموظفين في الأجهزة الرقابية العليا.
72. من المهم أن تكون الاطر القيادية والموظفون في الأجهزة العليا للرقابة على دراية بالمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG)، وجوهر أجندة التنمية المستدامة وأهدافها، والقانون الدولي والوطني، وأن يمتد هذا الفهم إلى أجهزة التدقيق الإقليمية (المحلية).
73. تعتبر مهارات وكفاءات موظفي الجهاز الأعلى للرقابة في تحليل المصادر المختلفة ومصفوفات البيانات، بما في ذلك المجال البيئي والاجتماعي و حكمة الشركات، ذات أهمية عملية كبيرة.

74. من أجل تنسيق أنشطة الأجهزة العليا للرقابة في مجال التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG) وتطوير كفاءات الموظفين، ينبغي تعيين شخص مسؤول و/أو إنشاء وحدة منفصلة تتمتع بالصلاحيات ذات الصلة.

75. من أجل تطوير الكفاءات ووضع المنهجية وزيادة كفاءة التدقيق، يجب تشكيل مجموعة عمل (هيئة استشارية) داخل الجهاز الأعلى للرقابة، تتكون من ممثلين عن السلطات العامة والبنك المركزي (الوطني) والمنظمات و الاوساط العلمية و اوساط الخبراء والاعمال.

إشراك الخبراء في الموضوع

76. عند التخطيط للتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مدى الحاجة إلى إشراك خبراء متخصصين، فمن الضروري في هذه الحالة الاعتراف بأن التفاعل بين المشاركين في التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) والخبراء المختصين بالموضوع يجب أن يساهم في تطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق. حيث يجب أن يتمتع الخبراء المختصون بمعارف ومهارات وخبرات خاصة في المجال المرتبط بشكل مباشر بموضوع التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG).

77. يمكن إنشاء مجلس خبراء لتقديم الدعم الاستشاري في إعداد خطة التدقيق، وصياغة الأسئلة، واختيار الأساليب لجمع وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تطوير المخرجات والخلاصات والتوصيات المتعلقة بالتدقيق. ومن الممكن أن يشارك مجلس الخبراء أيضاً في تقييم جودة العمل المنجز.

78. يؤذن للخبراء المختصين أن يشاركوا في الموضوع في تنفيذ عملية التدقيق بأكملها أو في أداء مهمة واحدة أو أكثر من مهام الخبراء.

79. يمكن أن يكون التفاعل مع الخبراء المختصين على شكل مشاورات فردية، أو مهام منفصلة، أو جلسات استراتيجية، أو ومسوحات ومقابلات.

انجاز مهام التدقيق

80. في المرحلة الرئيسية من التدقيق، يختار المدقق إجراءات التدقيق المناسبة (مراجعة الوثائق وتحليلها، والمقابلات، وما إلى ذلك) للحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة.

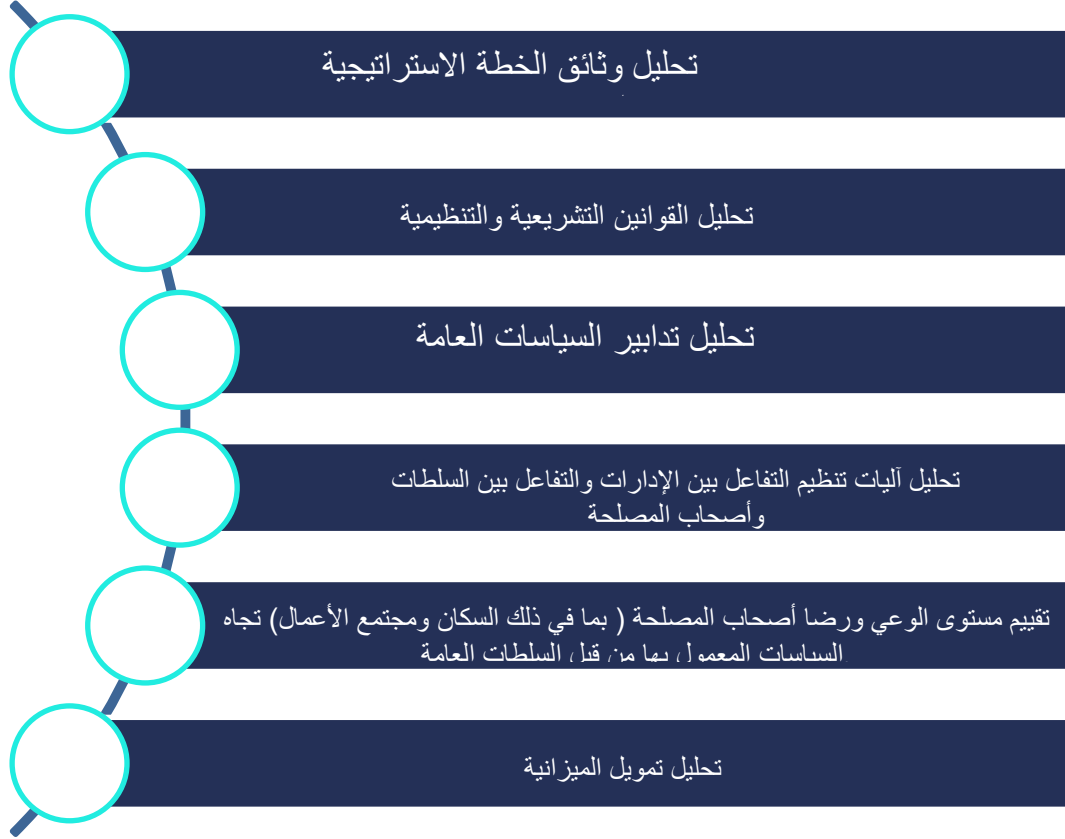
81. قد يواجه المدقق بعض التحديات عند محاولته الحصول على أدلة كافية وملاءمة. ولمواجهتها يجب على المدقق التعاون بفعالية مع الجهة الخاضعة للتدقيق طوال عملية التدقيق.

82. يجب أن تكون الأدلة التي جمعها المدقق كافية للتوصل إلى استنتاجات وفقاً لأهداف التدقيق.

83. يتم تنفيذ المرحلة الرئيسية من التدقيق وفقاً لموضوع التدقيق: تدقيق أنشطة السلطات العامة أو أنشطة المنظمات / المنظمات الدولية في التعريف بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ) ESG وتنفيذها.

84. عند تدقيق تدابير السلطات العامة التي تهدف إلى تشجيع الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام و (أو) التصدي الى الحلول والممارسات غير المستدامة، يمكن تنفيذ الأنشطة التالية:

الشكل 7. تدقيق تدابير السلطات العامة

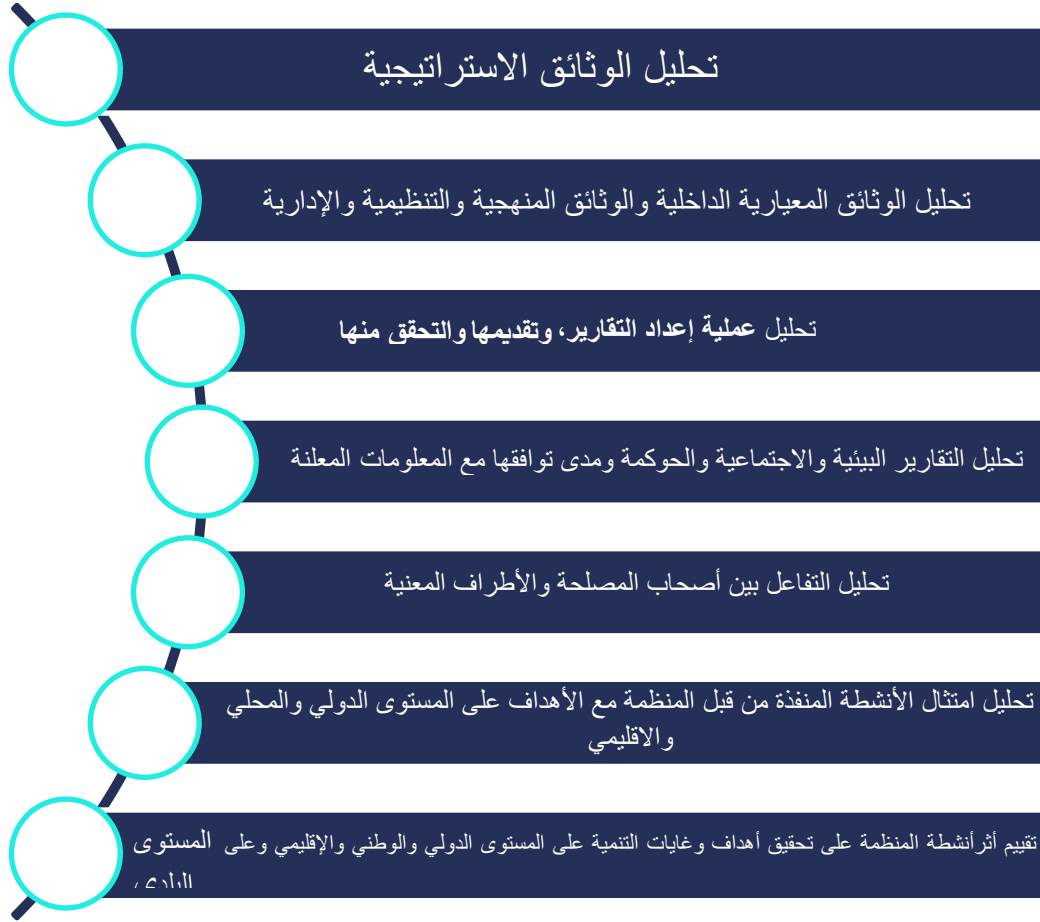


- تحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي للأحكام التي تشجع الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام و (أو) تتصدى إلى الحلول والممارسات غير المستدامة. يستحسن تحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي بغية تحديد مدى توافر المقترضات الرامية إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام). واستناداً إلى نتائج التقييم، يحدّد أن تتم الإشارة إلى مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة التي تنعكس جلياً أو تغيب في وثائق التخطيط الاستراتيجي، و مدى تطابقها مع العوامل المادية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحكمة و المتعلقة بالحكمة التي تعالجها.
- عند استعراض وثائق التخطيط الاستراتيجي، يتعين التركيز على المؤشرات المستهدفة تنصب على كل هدف، الأمر الذي سيجعل عملية التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة أكثر فعالية. ومن الجدير أيضاً الانتباه إلى المؤشرات المتتالية بدءاً من الهدف الاستراتيجي ووصولاً إلى مستوى تنفيذ المشروع.
- تحليل القوانين التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تطبيق مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG). يتعين تحليل القوانين التشريعية والتنظيمية لتحديد مدى توفر الأحكام التي تشجع الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام و (أو) تردع الحلول والممارسات غير المستدامة (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام وما إلى ذلك). وعلى

وجه الخصوص، ينبغي تحليل المعلومات المتعلقة بتعليمات رئيس الدولة (الرئيس) والحكومة التي تهدف إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG). وبناءً على نتائج التقييم، يتعين رصد أي من مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) التي تنعكس جليا أو تغيب على الإطلاق في القوانين التشريعية والتنظيمية و مدى تطابقها مع العوامل المادية التي يعالجها التدقيق البيئي، الاجتماعي و المتعلقة بالحكمة.

- **تحليل تدابير السياسة العامة الرامية إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).** يقتضي تحليل المعلومات، بما في ذلك توصيات البنوك المركزية (الوطنية)، والتدابير التي تشجع الحلول والممارسات المستدامة عبر القطاعين الخاص والعام و(أو) تردع الحلول والممارسات غير المستدامة، بما في ذلك التحفيز على رفع التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة و نشرها و مراجعتها (تقارير ESG)، والتدابير الرامية إلى زيادة الوعي العام ومشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ إطار المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG. ومن الممكن في هذه المرحلة أيضاً أن يتم إنشاء خريطة للتدابير المحفزة التي تم تنفيذها وتقييم كفاءتها وأهميتها وفعاليتها/كفاءتها.
 - **تحليل آليات تنظيم التفاعل بين الإدارات والتفاعل بين السلطات وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).** يستوجب تحليل صلاحية السلطات التنفيذية لتحديد ما إذا كانت تتوفر على أو تفتقر إلى الصلاحيات المرتبطة مباشرة بتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، وكذلك لتحديد حالات التداخل والازدواجية في الصلاحيات. كما يمكن أيضاً تحليل آليات التفاعل مع أصحاب المصلحة (أوساط الاعمال وعموم المواطنين وموظفي المنظمة وما إلى ذلك) وتقييم أهميتها وكفاءتها.
 - **تقييم وعي ورضا أصحاب المصلحة (بما في ذلك عموم المواطنين وأوساط الأعمال) بالسياسات التي تنفذها السلطات العامة لتشجيع الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام و (أو) تجنب الحلول والممارسات غير المستدامة.** ولتحقيق هذا الهدف يلزم استخدام نتائج البحوث الاجتماعية، خاصةً المقابلات المعمقة. حيث يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على إشراك خبراء في البحث الاجتماعي عند إجراء المقابلات. ويمكن أيضاً البدء في استخدام نتائج الدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها بالفعل.
 - **تحليل تمويل الميزانية للأنشطة الرامية إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).** ويتضمن ذلك تحليل نطاق التمويل العام المخصص لتدابير التحفيز التي تهدف إلى تشجيع الحلول والممارسات المستدامة في القطاعين الخاص والعام و (أو) الحيلولة دون الحلول والممارسات غير المستدامة. وقد يشمل ذلك تقييم النقص في إيرادات ميزانية الدولة الناتج عن دعمها لتنفيذ المشاريع المستدامة وكذا الدعم المقدم للشركات المسؤولة.
85. عند تدقيق أنشطة المنظمات/المنظمات الدولية بشأن تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، وإعداد وتقديم و مراجعة تقارير التدقيق البيئي والمجتمع و المتعلق بالحكمة (تقارير ESG)، يمكن تنفيذ الأنشطة التالية:

الشكل 8. تدقيق أنشطة المنظمات/المنظمات الدولية



- تحليل الوثائق الاستراتيجية التي تؤكد أو تدحض التزام المنظمة/المنظمة الدولية بمبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG). يستوجب تحليل الوثائق والبيانات الاستراتيجية الصادرة عن إدارة المنظمة/المنظمة الدولية في سياق وجود مقتضيات أو وثائق فردية تهدف إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG).
- تحليل الوثائق المعيارية الداخلية والوثائق المنهجية والتنظيمية والإدارية للمنظمة/المنظمة الدولية لدمج مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) والامتثال لها. يستلزم تحليل الوثائق التوجيهية والإدارية للمنظمة/المنظمة الدولية للتأكد من وجود مقتضيات تهدف إلى تقديم وتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، بالإضافة إلى تنفيذ الأولويات والأهداف العالمية والوطنية. ولتحديد مدى كفايتها وأهميتها والتركيز على المعايير الحالية و الممارسات الفضلى، بالإضافة إلى درجة التطبيق والتنفيذ.
- تحليل عملية إعداد وتقديم و مراجعة التقارير الخاصة بمنظمة/منظمة دولية في المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG). يستوجب تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في

المنظمة/المنظمة الدولية والتي يتم تطبيقها لتنظيم عملية إعداد وتقديم و مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، بما في ذلك ما يتعلق بتواتر واستمرارية وتوزيع المهام والمسؤوليات.

• **تحليل تقارير التدقيق البيئي و الاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) لمنظمة/منظمة دولية لتحديد المواضيع ذات الاهمية القصوى.** قد يستند هذا التحليل إلى المعايير المنصوص عليها في المعايير الوطنية (أو الإقليمية) والدولية (معايير مبادرة التقارير العالمية GRI، مجلس معايير محاسبة المستدامة SASB، مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، المجلس الدولي للتعددين والمعادن ICMM، و (WSA)، ومعايير المسائلة AA 1000، وما إلى ذلك). يجب إشراك ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين في تحديد المواضيع ذات الاهمية القصوى للمنظمة عند إعداد التقرير، من خلال الاستبيانات على سبيل المثال. وقد تقوم المنظمة/المنظمة الدولية بإعداد مصفوفة للأهمية النسبية. كما يمكن أخذ مبادئ الأهمية النسبية المزدوجة في الاعتبار عند تحديد أهمية المسألة إما من وجهة نظر تأثيرات المنظمة، أو من وجهة نظر المخاطر المالية أو فرص التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) للمنظمة نفسها.

• **تحليل التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG) للمنظمة/المنظمة الدولية عن مدى اكتمال ومصادقية وتوافر المعلومات حول العوامل البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).** ويمكن أن يستند هذا التحليل إلى معايير تم تحديدها سلفاً من قبل المعايير الوطنية (أو الإقليمية/المحلية) والدولية (معايير مبادرة التقارير العالمية GRI، مجلس معايير محاسبة المستدامة SASB، مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، المجلس الدولي للتعددين والمعادن ICMM، و (WSA) ومعايير المسائلة AA 1000، وما إلى ذلك). وينبغي أن يوفر الإفصاح عن المعلومات غير المالية رؤية عادلة حول الجوانب الإيجابية والسلبية للعوامل البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة لعمليات المنظمة والإفصاح عن المعلومات والمؤشرات القابلة للمقارنة لمدة ثلاث سنوات على الأقل. ومن المهم أيضاً تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بعوامل الأهمية النسبية للتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة.

• **تحليل إجراءات التفاعل بين المنظمة/المنظمة الدولية وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG).** قد يتم في هذه المرحلة إجراء تحليل لقنوات التفاعل، وتقييم مدى توفر هذه القنوات، وكفاءة وجودة التغذية الراجعة على طلبات أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تقييم وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم. ولتقييم مدى الوعي والمشاركة، يتم استخدام نتائج البحث الاجتماعي (المقابلات والاستطلاعات المتعمقة). ومن الممكن أن يتم إجراء مثل هذه المقابلات والاستطلاعات كجزء من تدقيق المنظمة وذلك مع ممثلي السلطات والمجتمعات المحلية في منطقة التواجد، وما إلى ذلك. وقد تتم كذلك مقابلة الموظفين والموردين والجهات المانحة وغيرهم.

• **تحليل مدى توافق أنشطة المنظمة المنفذة خلال فترة إعداد التقرير (بالإضافة إلى الجهود التي يتم تنفيذها أو المخطط لتنفيذها) مع الأهداف والغايات المحددة على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية (المحلية).** يتم تقييم ما إذا كانت السياسات التي وضعتها المنظمة ونفذتها تتماشى مع الأولويات المحددة لتنمية المنطقة. كما يتم النظر في مدى قدرة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة على معالجة القضايا التي تكتسي أهمية بالنسبة للمنطقة أو القطاع. يستوجب أخذ احتياجات وتوقعات وآراء أصحاب المصلحة بعين الاعتبار أثناء

عملية التقييم. حيث يعتبر هذا الأمر أساسياً لتحليل التدابير من حيث الأهمية والفاعلية ، وتحديد الأولويات للأهداف والنتائج المراد تحقيقها.

• **تقييم أثر أنشطة المنظمة في تحقيق أهداف وغايات التنمية على المستويات العالمية، الوطنية، الإقليمية، والمحلية والبلدية.** من الممكن خلال هذه المرحلة القيام بمراجعة المعلومات التي أفصحت عنها المنظمة بشأن إسهاماتها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، والأهداف ذات الطابع الوطني أو الإقليمي أو المحلي أو القطاعي والتحقق من مدى وثوقيتها وشموليتها²⁶، علاوة على ذلك، يُمكن إجراء تحليل متعدد العوامل لتحديد العلاقة بين تنفيذ الجهود ضمن الاستراتيجية البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالحكمة للمنظمة ودينامية المؤشرات التي تميز الآثار المرجوة.

• **تقييم مدى اتساق المعلومات المفصّل عنها في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG) مع البيانات المماثلة التي تم الكشف عنها في البيانات المحاسبية (المالية) للمنظمة/المنظمة الدولية.** وكجزء من هذه المسألة، يقوم المدققون بتقييم قابلية المقارنة والعلاقة بين المعلومات غير المالية المتعلقة بأنشطة منظمة/منظمة دولية، والمشار إليها في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (تقارير ESG)، وغيرها من المعلومات التي تم الإفصاح عنها (في هذه الحالة، البيانات المالية). وقد تكمل المعلومات غير المالية تلك التي تم الإفصاح عنها في وثائق أخرى ، دون ان تتعارض معها . ومن الممكن استخدام الأساليب التكنولوجية في جميع مراحل التقييم.

86. يستحسن خلال تنفيذ المرحلة الرئيسية أن يتم تحليل التجارب الدولية من أجل تحديد الممارسات الفضلى و (أو) المقارنة المرجعية (Benchmark) في تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).

87. يمكن استخدام نموذج النضج عند إجراء تدقيق لأنشطة السلطات العامة، أو أنشطة المنظمة/المنظمة الدولية بشأن تقديم وتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG)، حيث يتم وصف نتائج التحليل في هذه الحالة فيما يتعلق بالمستويات الفردية. ويتمتع كل مستوى بميزة محددة واحدة أو أكثر ، والتي يمكن وصفها باستخدام سؤال التدقيق أو التقييم الملئم²⁷.

88. يتيح نموذج النضج تنظيم القضايا من خلال التركيز على ما يجب أن يتوافق مع القوانين أو المعايير أو الأهداف، بالإضافة إلى كيفية تحقيق أفضل الظروف، أو ما هو متوقع لذلك وفقاً للمبادئ المنطقية والمعرفة العلمية و الممارسات الفضلى²⁸.

²⁶ - يتم تحديد الأهداف على أساس الوثائق الحكومية الرسمية (وثائق التخطيط الاستراتيجي، والقوانين التشريعية والمعارية، ووثائق تخطيط الميزانية، وما إلى ذلك).

²⁷ - سيتم تناول نموذج النضج في الملحق رقم (2).

²⁸ - سيتم تناول قاعدة المعارف بشأن الممارسات الفضلى لتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الملحق رقم (4).

89. عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة ، قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم البيانات مقابل مجموعة واسعة من المؤشرات 29 ، التي تعمل على تمييز الأنشطة من وجهة نظر مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) .

90. من الممكن أن يتم أثناء التحليل، النظر في القضايا المذكورة أعلاه بشكل فردي أو جماعي، مع الأخذ بالاعتبار الخلفية و الاختصاصات و الموارد المتاحة للأجهزة العليا للرقابة.

91. من المستحسن بأن يتم تضمين القضايا التي تمت مراجعتها في هذه المرحلة في طلبات التزود بالمعطيات التي يتم إرسالها إلى الجهات الخاضعة للرقابة.

إعداد التقرير

92. يجب أن يتم في هذه المرحلة أخذ المحتوى المعلوماتي للتقرير بعين الاعتبار لتحقيق أغراض القيمة التواصلية ، وتوفير المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتدقيق الذي تم إجراؤه، و تطوير الجانب المهني 30. حيث يمكن استخدام المعيار الدولي للجهاز الأعلى للرقابة (ISSAI) رقم (2700) حول "تكوين الرأي وإعداد التقرير حول البيانات المالية" 31، لتعزيز التجانس في تقرير التدقيق.
93. يجب اتباع المبادئ التالية عند إعداد تقرير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG):
- استعمال لغة بسيطة مناسبة للجمهور المستهدف وصيغة متناغمة.
 - تقديم المعلومات بطريقة يسهل استيعابها دون الوقوع في التبسيط الممجوج.
 - استخدام الوسائل البصرية التي تجعل فهم النص يسيرا (أي الجداول والرسوم البيانية والرسومات).
 - تجنب الحشو و/أو تكرار المعلومات.
 - السهر على تقديم التقرير للمخرجات الرقمية ("مخرجات") التي قد تكون مفيدة في المراحل اللاحقة وفي عمليات التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة الأخرى حول مواضيع مماثلة ، نظراً للنطاق الواسع للمعلومات غير المالية التي قد تواجهها الأجهزة العليا للرقابة عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG)

29 - سيتم تناول النموذج الأولي لقائمة المؤشرات البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG) في الملحق رقم (3).

30 - من الأمثلة التي يمكن استخدامها أيضاً، المعايير الصادرة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، بموجب الرقم (700) وملحقاته.

31 - <http://www.issai.org/pronouncements/financial-audit-standards/>

مستنتجات وتوصيات تقارير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة

94. من المستحسن أن تتم صياغة الاستنتاجات والتوصيات³² في الصيغة الختامية للتقرير ، بشكل موجز يعبر عن معرفة مؤكدة، معللة، جديدة وقيمة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمخاطر والعواقب التي تترتب أو قد تترتب عن الحقائق التي يتم كشفها أو القضايا التي تم تحديدها.

95. يمكن ترتيب الاستنتاجات حسب الأولوية ودعمها بأدلة موثوقة. ويمكن أن تستند النتيجة إلى عدد من الملاحظات. حيث يوصى بتضمين ملخص موجز مع الاستنتاجات الرئيسية في بداية التقرير.

96. عند صياغة التوصيات، يجب الانتباه إلى ما يلي:

- يجب أن تتبع التوصيات الواردة في التقرير للنتائج بشكل منطقي، آخذة بعين الاعتبار مستوى النضج البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) ، وأن تكون كافية وقابلة للتنفيذ ومحددة وموجزة وبسيطة في الشكل والمحتوى، و ملاءمة ، وتهدف إلى اتخاذ تدابير محددة لمعالجة المشاكل التي تم تحديدها و أسباب وعواقب أوجه القصور التي تم بسطها في مجال الموضوع، وأن تكون هادفة.
- من بين التوصيات، يمكن تسليط الضوء على التوصيات ذات الأولوية.
- يجب تحديد الأطر الزمنية لكل مقترح (توصية) وذلك للسماح بمراقبة تنفيذها في الوقت المناسب.
- من المستحسن مناقشة صياغة التوصيات والإطار الزمني للتوصيات في مرحلة إعداد التقرير مع الجهات الخاضعة للتدقيق للتأكد من إمكانية تنفيذها.

97. يمكن توجيه التوصيات إلى:

- السلطات العمومية الساهرة على تطوير السياسة العامة الرامية إلى تعزيز تنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلق بالحكمة (مبادئ ESG).
- المنظمة/المنظمة الدولية المعنية ب نشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلق بالحكمة (مبادئ ESG)، وما إلى ذلك.

تتبع التدقيق

98. تتمثل المرحلة النهائية من التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة في عملية تتبع توصيات التدقيق . حيث تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتنظيم عملية مراقبة وتنفيذ توصيات التدقيق بشكل فعال.
99. يتجلى الهدف الرئيسي من تتبع التدقيق في ضمان الحصول على ردود من الجهات الخاضعة للتدقيق، وإجراء المراقبة (بشكل فصلي /نصف سنوي) وتنفيذ التوصيات وتقييم أثر تنفيذها.
100. بناءً على تحليل المعلومات الواردة من الجهات الخاضعة للتدقيق بشأن حالة المراجعة ومستوى تنفيذ التوصيات، والتدابير والقرارات المتخذة أو المتوقعة، يوصى بما يلي:
- تحديد التوصيات التي يتم تنفيذها بالكامل أو بشكل جزئي.

³² - سيتم تناول موضوع الأمثلة على التوصيات والاستنتاجات الواردة في مصفوفة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) في الملحق رقم (1).

- حصر المقترحات (التوصيات) التي لم تعد ذات صلة.
 - النظر في بذل جهود إضافية، عند الاقتضاء ، لتوضيح أسباب عدم التنفيذ (عدم أخذها بالاعتبار) ، أو التأخير في تنفيذ التوصيات أو تنفيذها بشكل جزئي.
101. يوصى أيضًا أثناء عملية التتبع بالاهتمام ليس فقط بتنفيذ التوصيات، ولكن أيضًا بنتائج دمج وتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) في أنشطة السلطات العامة و المقاولات العمومية.

الملحق 1. مصفوفة تصميم التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة

نعرض فيما يلي نماذج أولية لمصفوفة التصميم للتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) للحوافز الحكومية لتنفيذ مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالحكمة (مبادئ ESG) والتدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة للمنظمة/المنظمة الدولية. حيث تقوم الأجهزة العليا للرقابة بصياغة أهداف التدقيق والأسئلة والفرضيات والمعايير وطرق جمع البيانات وتحليلها والنتائج الأولية والاستنتاجات والمقترحات (التوصيات) بالاعتماد على موضوع التدقيق. ولتسهيل العمل، يتم تنظيم هذه العناصر في مصفوفة تصميم التدقيق على شكل جدول، والتي يتم تضمينها في الوثائق الإجرائية.

مصفوفة التدقيق البيئي، الاجتماعي و المتعلق بالحكمة ESG. تدقيق تدابير الحوافز العامة لتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة (ESG)						
	الفرضية	المعيار	المنهجية	الخطر	الاستنتاج الاول	التوصيات الأولية
1.	الهدف 1. تحليل تدابير السياسة العامة التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة					
2.	السؤال 1.1. تقييم مدى دمج المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في وثائق التخطيط الاستراتيجي والإطار التنظيمي (بما في ذلك المعايير والمتطلبات) للدولة					
3.	إن أهداف تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام) ليس منصوحا عليها في وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني.	حددت وثائق التخطيط الاستراتيجي الغايات التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة، حيث يتم تحديد الأهداف وخطط الإنجاز لكل هدف.	طريقة تقييم نضج النظام، طرق استخدام مصادر متعددة للمعلومات، طريقة طلب المعلومات، طريقة التصنيفات المنهجية، طريقة التحليل متعدد المعايير وطريقة تحليل البنية المنطقية .	الافتقار إلى وجود أهداف وغايات تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة	وثائق التخطيط الاستراتيجي التي تحدد الأهداف المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (في المجالات الثلاثة)، وفي نفس الوقت فإنه لا يتم تحديد مؤشرات وخطط مستهدفة ليتم تحقيقها.	تحتاج السلطات المختصة، بالتعاون مع وكالات الجهات المعنية إلى تحديد أهداف واضحة لتحقيق أهداف تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (التي تشمل السلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام)، ووضع الخطط اللازمة لذلك. كما يجب تحديد المسؤولين عن تحقيق كل مؤشر.

4.	لا يتم تضمين جميع المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة (بما في ذلك السلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام) في الإطار القانوني و التنظيمي للدولة.	تحتوي القوانين المعيارية على وصف تفصيلي للمقتضيات التي تهدف إلى تعزيز وتنظيم تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة ، بالإضافة إلى وصف آليات التنفيذ. حيث يتم تضمين المتطلبات الإلزامية لتنفيذ المعايير البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة ، الرئيسية في القوانين المعيارية.	استخدام نموذج نضج النظام، طرق استخدام مصادر متعددة للمعلومات؛ طريقة طلب المعلومات؛ طرق التنظيم والتصنيف؛ طريقة التحليل متعدد المعايير؛ طريقة تحليل البنية المنطقية.	الاقتدار إلى المقتضيات التي تهدف إلى تعزيز وتنظيم تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة	تحتوي القوانين المعيارية على وصف تفصيلي للمقتضيات التي تهدف إلى ضمان المتطلبات الإلزامية للمسؤولية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة ، بالإضافة إلى الحكامة المسؤولة للشركات. في الوقت نفسه، لا يتم تناول قضايا إعداد و نشر تقارير الأعمال البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة في القوانين المعيارية. ولا تحتوي اللوائح القانونية المعيارية المتعلقة بالصفقات العمومية على شروط للموردين فيما يتعلق بمراعاة المعايير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكامة ESG.	إن السلطات المسؤولة بحاجة إلى تقديم مبادرات لتطوير وإتمام القوانين المعيارية التي تنظم إعداد وإفصاح التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وضمان المشتريات العامة المسؤولة.
----	--	--	---	--	--	--

5. السؤال 2.1 . تحليل أنشطة السلطات والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG (بما في ذلك التدابير التي تستهدف السلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام) وذلك للامتثال لأحكام وثائق التخطيط الاستراتيجي والقوانين المعيارية

6.	لا تتوافق أنشطة السلطات العامة والمنظمات الأخرى المعنية بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة مع الوثائق المرتبطة بأحكام التخطيط الاستراتيجي.	تتوافق الجهود التي التي شرع فيها و/أو نفذتها السلطات والمنظمات المسؤولة بخصوص لتشريعات الحكومية مع أحكام وثائق التخطيط الاستراتيجي (مع الإشارة إلى قائمة الوثائق)	طلب المعلومات؛ التحليل المقارن للتدابير والموارد المخطط لها والمنفذة؛ تقييم مدى امتثال التدابير للمقتضيات الواردة في الوثائق.	عدم إمكانية التزود ب المعلومات في المصادر المفتوحة، وتلقي معلومات غير كاملة عند الطلب.	لا تتوافق الأنشطة التي تقوم بها السلطات العامة والمنظمات الأخرى المعنية المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة تمامًا مع متطلبات التخطيط الاستراتيجي.	تحتاج السلطات والمنظمات المسؤولة إلى تطوير مجموعة من الجهود التي تهدف إلى تحقيق الأهداف والغايات من أجل تنفيذ وتطوير مبادئ المبادئ البيئية، والاجتماعية والحكمة المحددة في وثائق التخطيط الاستراتيجي.
7.	لا تتوافق أنشطة السلطات العامة والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي، الاجتماعي والحكمة مع أحكام القوانين المعيارية.	تتوافق جهود التنظيم الحكومية التي شرعت فيها و/أو نفذتها السلطات والمنظمات المسؤولة مع أحكام القوانين المعيارية (مع الإشارة إلى قائمة الوثائق)	طلب المعلومات؛ التحليل المقارن للتدابير والموارد المخطط لها والمنفذة؛ تقييم مدى امتثال التدابير للمقتضيات الواردة في الوثائق.	عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات في المصادر المفتوحة، وتلقي معلومات غير كاملة عند الطلب.	لا تتوافق أنشطة السلطات العامة والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة بشكل كامل مع أحكام القوانين المعيارية.	تحتاج السلطات العامة والمنظمات التي تبذل جهودًا لتنفيذ وتطوير مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعية والحكمة إلى تحقيق أنشطتهم بما يتوافق تمامًا مع متطلبات القوانين المعيارية ذات الصلة. إذا كان من المستحيل جعل الأنشطة متوافقة مع القوانين المعيارية، فيجب إجراء تغييرات معقولة على القوانين المعيارية.
8.	السؤال 3.1 . تحليل أنشطة السلطات والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (بما في ذلك الجهود التي تستهدف السلوك التجاري المسؤول والتمويل المستدام) وذلك للامتثال لأفضل الممارسات الدولية.					

9.	لا تتوافق ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في الشركات الوطنية مع المعايير الدولية الأكثر شيوعًا ومتطلبات الإفصاح للموردين، مما يخلق حواجز وقيود أمام التجارة الخارجية.	تتوافق جهود التنظيم الحكومية في المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (فيما يتعلق بتنظيم تقديم التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة من قبل المنظمات)، والتي تنفذها السلطات والمنظمات المسؤولة عن هذه الجهود، مع الممارسات الوطنية المماثلة والمعايير الدولية (بما في ذلك المبادرة الدولية لإعداد التقارير GRI، المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ استبيان تقييم النضج باستخدام الاستبيانات؛ ومقابلات الخبراء.	الافتقار إلى معلومات حول الممارسات الفضلى الأجنبية.	تقوم العديد من المنظمات بإعداد التقارير البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة وفقًا للمعايير الدولية. وفي نفس الوقت لا توجد مقتضيات ملزمة للشركات لإعداد هذه التقارير، ولا يوجد معيار موحد لها. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العملية إلى جمع وتحليل المعلومات حول مساهمة الشركات في تنفيذ أجندة التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة ، مما يعوق التجارة الخارجية ولا يسمح بأخذ هذه المساهمات في الاعتبار في تحقيق الأهداف الوطنية.	يجب تطوير المتطلبات الوطنية والمعايير الوطنية لإعداد تقارير الاعمال البيئية والاجتماعية والحكمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
10.	الهدف 2. تقييم مدى تحقيق تدابير السياسة العامة لتنفيذ المبادئ لبينية،و الاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.					
11.	السؤال 1.2. تقييم مدى تحقيق المخرجات والنتائج المخطط لها لتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة .					

12.	لم يتم تحقيق القيم المخطط لها للمؤشرات /النتائج التي تعكس بشكل مباشر التدابير المتخذة في السياسة العامة لتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي الاجتماعي و المتعلق بالحكمة بشكل كامل، وذلك نتيجة لانخفاض جودة التخطيط والرقابة، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة واضحة / مباشرة بين المؤشرات والنتائج.	تم تحقيق المؤشرات/النتائج والقيم المخطط لها والمحددة في وثائق التخطيط الاستراتيجي وخرائط الطرق والاتفاقيات وغيرها من القوانين المعيارية ، بشكل كامل وفي الوقت المناسب. لقد قامت السلطات والمنظمات العامة ببناء نظام للإشراف والتحكم في تنفيذ المؤشرات والنتائج التي تتميز بشكل مباشر بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والمتعلق بالحكمة.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ الإحصاء الوصفي.	هناك نقص في الإحصائيات الموثوقة.	لم يتم تحقيق القيم المخطط لها للمؤشرات/النتائج التي تتميز بشكل مباشر تدابير السياسة العامة المتخذة لتنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بشكل كامل بسبب عدم وجود نظام جيد للإشراف على التنفيذ والتحكم فيه.	يجب وضع نظام للمراقبة والتحكم.
13.	السؤال 2.2. تقييم استخدام الموارد المخطط لها من قبل السلطات والمنظمات الأخرى المسؤولة عن التدابير التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG)					
14.	لا يتم إنفاق الأموال المخصصة للتدابير لتنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة بالكامل، ويتم تعديل مبلغ الأموال المخصصة بتخفيضها على مدار العام.	لا يتم إنفاق الأموال المخصصة لتدابير تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة بالكامل. لا يتناقص مقدار المبلغ المخطط له مبدئياً والمخصص للجهود المتعلقة بتنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة على مدار العام.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ الإحصاء الوصفي.	هناك نقص في البيانات الموثوقة	مع وجود مستوى مرتفع نسبياً من إدارة النقد للأموال المخصصة لتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة، فإن الأحجام المخطط لها من الأموال تشهد انخفاضاً كبيراً على مدار العام.	يجب تحسين جودة التخطيط والمراقبة على إنفاق الأموال. النهوض بمستوى الوعي العام.

15.	يعود سبب انخفاض حجم الأموال المخصصة لتطبيق المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة خلال العام إلى تراجع الطلب على هذه التدابير من قبل المستفيدين.	يتم تقدير المبلغ المخصص للتدابير الهادفة إلى تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، مع مراعاة الطلب المحتمل على هذه الجهود والموارد المتاحة. بذل الجهود اللازمة للنهوض بمستوى وعي المستفيدين بخصوص التدابير المطلوبة لتطبيق مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ الإحصاء الوصفي.	هناك نقص في المعلومات حول المستفيدين المحتملين.	يؤدي انخفاض مستوى وعي المستفيدين بوجود إجراءات لتطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة لمتعلقة بالحكمة إلى تقلص مبالغ الموارد المالية المبرمجة وعدم تحقيق إدارة نقدية متكاملة.
16.	السؤال 3.2. تقييم آثار تدابير السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG)				
17.	لا تؤثر نتائج ومخرجات الجهود المبذولة لتطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية المتعلقة بالحكمة على تحقيق الأهداف الوطنية (أو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني).	وجود علاقة واضحة بين المخرجات والنتائج لها /شفافة والأهداف الوطنية (أو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني). يتم أخذ نتائج الجهود المبذولة لتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG في الاعتبار، عند حساب مدى تحقيق الأهداف الوطنية (أو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني).	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ الإحصاء الوصفي.	هناك نقص في طرق حساب المؤشرات.	لا توجد فرصة لتقييم آثار تدابير السياسة العامة التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية، والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة وذلك لانعدام علاقة واضحة بين نتائج أنشطة السلطات والمنظمات العامة و الأهداف الوطنية (أو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني).
18.	السؤال 4.2. تقييم إمكانية التوفير عند استخدام الموارد المخطط لها لضمان تحقيق المخرجات والنتائج من قبل السلطات العامة والمنظمات الأخرى المسؤولة عن التدابير التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة SDG				

19.	من الممكن تحقيق مخرجات ونتائج التدابير التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة باستخدام أموال أقل.	لا يتم المبالغة في تقدير حجم الموارد اللازمة لتحقيق المخرجات والنتائج.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن؛ الإحصاء الوصفي	لا يمكن حساب القيمة السوقية للنتيجة نظرًا لتفردّها.	من الممكن تحقيق وفرة كبيرة في الأموال المخصصة لتحقيق مخرجات ونتائج التدابير التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة ESG، إذا تم تحقيق القيم المخطط لها لهذه النتائج.	إن المبالغ المخصصة لتحقيق النتائج والمخرجات المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة تحتاج إلى مراجعة.
20.	الهدف 3. تقييم تفاعل السلطات والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة مع أصحاب المصلحة كجزء من تنفيذ هذه المبادئ.					
21.	السؤال 1.3. تقييم اجراءات التفاعل بين السلطات العامة والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة مع أصحاب المصلحة.					
22.	لم يتم تنظيم التفاعل بين السلطات العامة والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة مع أصحاب المصلحة.	تم وضع آليات للتفاعل مع أصحاب المصلحة (اوساط الأعمال، عموم المواطنين ، موظفي المنظمة، إلخ) بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة ESG التي تم تنفيذها بشكل فعال. تم تطوير آليات تدمج أصحاب المصلحة.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن للجهود والموارد المخططة والمنفذة، المقابلات مع الخبراء؛ الاستطلاعات والأدوات الأخرى ذات الصلة ³³ .	عدم كفاية الموارد لإجراء البحوث النوعية (الاستطلاعات والمقابلات وما إلى ذلك).	يعتبر التفاعل بين السلطات والمنظمات المسؤولة الأخرى مع أصحاب المصلحة بشأن القضايا البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحوكمة غير كافٍ ويتطلب بذل الجهود لزيادة وعي أصحاب المصلحة ومشاركتهم.	إن السلطات العامة والمنظمات المسؤولة الأخرى بحاجة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تكثيف الجهود التي تهدف إلى زيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أن تنفيذ التدابير ونظام الإبلاغ بحاجة إلى تطوير.
23.	السؤال 2.3. تقييم مدى وعي ورضا أصحاب المصلحة عن سياسات السلطات العامة والمنظمات الأخرى التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG					

³³ - على سبيل المثال، يمكن أن تساعد أداة RACI (المسؤول، والمحاسب، والمستشار، والمطلع) في تحديد درجة أهمية أصحاب المصلحة المعنيين والجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كل منهم وترتيبهم وفقاً لأولوياتهم فيما يتعلق بالموضوع الخاضع للتدقيق.

	لا تبذل السلطات العامة والمنظمات المسؤولة الأخرى جهودًا لزيادة مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة بشأن السياسات العامة التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG.	قد تم تنظيم الفعاليات وورشات العمل والمؤتمرات والمنتديات بمشاركة ممثلين عن كافة أصحاب المصلحة. كما تم القيام بتقييم لمساهمة أصحاب المصلحة في البرامج والمبادرات المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG. وقد تم تطوير بوابة للمعلومات لكافة أصحاب المصلحة لضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG. وتم ضمان تغطية القضايا البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.	طلب معلومات؛ التحليل المقارن للجهود والموارد المبرمجة والمنفذة، مقابلات الخبراء؛ استطلاعات الرأي.	خصاص قي الموارد لايسمح بإجراء البحوث النوعية (الاستطلاعات والمقابلات وما إلى ذلك)	لا تبذل السلطات العامة والمنظمات المسؤولة الأخرى جهودًا لزيادة مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة بشأن السياسات العامة التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG. ، كما أنه لم يتم وضع خطط أو أهداف في هذا المجال. و لم ينجز تقييم لمدخلات أصحاب المصلحة.	إن السلطات العامة والمنظمات المسؤولة الأخرى بحاجة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تكثيف الجهود لزيادة وعي أصحاب المصلحة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة. ويجب تطوير منصة معلومات موحدة بشأن المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG). كما يتعين توفير تقييم لمساهمة أصحاب المصلحة في البرامج والمبادرات المتعلقة بتنفيذ تلك المبادئ.
--	--	---	--	--	--	---

مصفوفة المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة. تدقيق المنظمات / المنظمات الدولية						
الفرضية	المعيار	النهج	الخطر	النتيجة الأولية	التوصيات الأولية	
1.	الهدف 1. تحليل أنشطة المنظمة التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG)					
2.	السؤال 1.1. تقييم مدى مطابقة وثائق المنظمة (الاستراتيجية، والمعارية الداخلية، والتنظيمية والإدارية) لمقتضيات وثائق التخطيط الاستراتيجي، والقوانين المعيارية وغيرها من الوثائق التي تم تطويرها على المستوى الوطني والتي تنظم مجال المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (في حالة المنظمة الدولية، و مطابقة أنشطتها للمتطلبات والمعايير الدولية)					
3.	غياب وثائق استراتيجية، بما في ذلك بيانات الإدارة، التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	قد تم تحديد المسؤولين عن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في المنظمة، و كذا الأهداف والمؤشرات الرئيسية، بالإضافة إلى خطط تنفيذ المبادئ (خرائط الطريق).	طريقة تقييم نضج النظام؛ طريقة طلب المعلومات؛ طرق التنظيم والتصنيف.	عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات في المصادر المفتوحة، وتلقي معلومات غير كاملة عند الطلب.	لا تتضمن الوثائق الاستراتيجية للمنظمة مقتضيات تتعلق بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).	تحتاج الوثائق الاستراتيجية إلى التحسين من منظور الحصول على المزيد من التكامل في المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة.
				غياب قوانين قانونية معيارية خاصة بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في المنظمة.	يحتاج الإطار القانوني المعباري من حيث الأحكام التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة إلى تحسين.	
4.	لا تتوفر المنظمة على وثائق معيارية داخلية أو منهجية أو تنظيمية أو إدارية تثبت التزامها بالمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	تتضمن وثائق المنظمة عرضاً مفصلاً للمقتضيات التي تهدف إلى تطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بالإضافة إلى بيان آليات التنفيذ.				

5.	لا تشير الوثائق الاستراتيجية والمنهجية الخاصة بالمنظمة إلى العلاقة بين الأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية، (في حالة المنظمات الدولية فقط على الأولويات الدولية).	تتوافق سياسة المنظمة، كما هو موضح في الوثائق الاستراتيجية والتوجيهية، مع الأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمات الدولية، تقتصر على الأولويات الدولية فقط). حيث يتم تقييم المساهمة الفعلية والمحتملة للمنظمة.	طلب المعلومات، التنظيم والتصنيف، التحليل المتعدد للمعايير.	خطر الصعوبات التي تواجه المنظمات في تقييم علاقة أنشطتها بالأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمة الدولية - تقتصر على الأولويات الدولية فقط).	لا تقوم المنظمة بتقييم علاقة أنشطتها بتنفيذ الأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمة الدولية - تقتصر على الأولويات الدولية فقط).
6.	السؤال 2.1. تقييم مدى مطابقة الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة للمتطلبات الوطنية ذات الصلة والمعايير الدولية.				
7.	لا تحدد التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة المواضيع الجوهرية.	يتم تحديد المواضيع الجوهرية في التقارير البيئية والاجتماعية و مطابقة الخاصة بمنظمة ما، باشتراك أصحاب المصلحة في ذلك. حيث تقوم المنظمة بإعداد مصفوفة المواضيع الجوهرية. يتم نشر المعلومات الواردة في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة وفقاً للمتطلبات الوطنية والدولية والمعايير (على سبيل المثال، GRI، SASB، ISSB). (في حالة المنظمة الدولية - تكون وفقاً للمعايير فقط).	طريقة تقييم نضج النظام؛ طريقة طلب المعلومات؛ طرق التنظيم والتصنيف؛ طريقة التحليل متعدد المعايير؛ طريقة تحليل البنية المنطقية.	عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات الواردة في المصادر المفتوحة، وتلقي معلومات غير كاملة عند الطلب.	لا تفصح المنظمة عن معلومات حول عدد من المواضيع المهمة ولا تبرر أسباب عدم وجودها في تقرير التدقيق. لا يتضمن التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة للمنظمة تحليلاً للاتجاهات أو التقلبات بالمقارنة مع بيانات السنوات الحالية والسابقة. لا تقوم المنظمة بالتحقق من التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).
	إن مسألة ضمان الإفصاح عن المعلومات الكاملة (حول جميع المواضيع المادية) بحاجة إلى أن يتم توضيحها في التقارير البيئية والاجتماعية والحكمة الخاصة بالمنظمة. إن مسألة إشراك أصحاب المصلحة عند إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحكمة للمنظمة يحتاج إلى توضيح. يجب الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في التقرير البيئي والاجتماعي والحكمة وفقاً للمتطلبات الوطنية والمعايير الدولية (في حالة المنظمة الدولية - تكون فقط وفقاً للمعايير الدولية).				

8.	ينشر التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة الخاص بالمنظمة عن الجوانب الإيجابية لعملياتها فحسب.	ينشر تقرير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة للمنظمة عن المعلومات والمؤشرات القابلة للمقارنة لمدة ثلاث سنوات على الأقل.	طريقة تقييم نضج النظام؛ طريقة طلب المعلومات؛ طرق التنظيم والتصنيف؛	إن المعلومات المتعلقة بكل مؤشر التي تم تقديمها على مدار عدة سنوات بحاجة إلى أن يتم تضمينها لتحليل التغييرات في أداء المنظمة.
9.	لا يكشف تقرير التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة عن جميع جوانب أنشطة المنظمة (البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة).	يتم اعتماد المعلومات التي تم الكشف عنها من قبل المدققين، مع ضمان نزاهة واستقلال المدققين. تقوم المنظمة بمهمة الرقابة الداخلية في ما يخص رفع التقارير في المجال البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة.		يجب أن يكون التقرير البيئي والاجتماعي والحوكمة للمنظمة متاحًا للجمهور.
10.	تتطابق المعلومات غير المالية حول عمليات المنظمة كما هو محدد في التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة أو تتعارض مع البيانات المالية للمنظمة.	ان يكون التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة متاحا للجمهور.		يجب التحقق من التقرير البيئي والاجتماعي والحوكمة لضمان موثوقية البيانات المحددة.
11.	غياب سياسات وإجراءات تتعلق بعمليات إعداد وتقديم و مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة لدى المنظمة.	يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمنظمة في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بحيث تكون متطابقة مع البيانات المالية للمنظمة ومكملة لها.		
		تحديد المنظمة للمسؤوليات فيما يتعلق بإعداد وتقديم و مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.		

				تتم صياغة التقارير بشكل منهجي، ويرتبط توثيق التقارير بالوثائق اللازم اعدادها.		
--	--	--	--	---	--	--

12.	الهدف 2. رقابة الأداء المتعلقة بجهود المنظمة التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة				
13.	السؤال 1.2. تقييم مدى تحقيق المنظمة للمخرجات والنتائج المخطط لها للجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة				
14.	لم يتم بذل الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (المخرجات).	تم بذل الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة . تم تحقيق المؤشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة	طلب معلومات؛ تحليل مقارن للتدابير المبرمجة والمنفذة، والخطط والمؤشرات الفعلية، ونطاق الموارد المبرمجة والمستخدمه فعلياً؛ التحليل القياسي الاقتصادي.	الافتقار إلى وجود نظام رسمي للمؤشرات، والافتقار إلى وجود مؤشرات مخططة، بالإضافة إلى عدم توفر تقارير إدارية. كما توجد أخطاء و مخالفات في المحاسبة والبيانات . - هناك مشكلات تتعلق بالجودة، وعدم القدرة على اختيار عينة للتدقيق قابلة للمقارنة، وعدم القدرة على تحديد الموارد نتيجة انخفاض مستوى جودة المحاسبة.	تم بذل جهود تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، إلا أنه لم يتم تحقيق جميع المؤشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة المستهدفة.
15.	تم بذل الجهود التي تهدف إلى تحقيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (المخرجات والنتائج)، إلا أن المؤشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للجهود المستهدفة تم تحقيقها جزئياً أو لم يتم تحقيقها (النتيجة).	تم بذل الجهود التي تهدف إلى تحقيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة . إن الأثر النهائي للمنظمة من الجهود المنفذة و/أو المؤشرات البيئية والاجتماعية و المستهدفة التي تم تحقيقها لها تأثير ملموس، ويتم ضمانه من خلال الجهود المبرمجة التي تهدف إلى تطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .			
16.	التأثير النهائي للجهود المبذولة أو المؤشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للجهود التي تم القيام بها غير ذات اهمية / لم يتم بذلها أو لم يتم تقييمها بشكل كافٍ.				
17.	السؤال 2.2: تقييم كيفية استغلال المنظمة للموارد المخطط لها كجزء من جهودها التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .				
18.	تم بذل الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، إلا أن حجم الموارد المستخدمة تجاوز ما كان مبرمجاً سلفاً.	تعادل كمية الموارد المستغلة في بذل المنظمة للجهود التي تهدف إلى تحقيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة أو تقل عما تم تحديده مسبقاً.	طلب المعلومات، إجراء تحليل مقارن للجهود المبرمجة والمنفذة ، بالإضافة إلى تقييم كمية الموارد المبرمجة مقارنة بتلك التي تم استخدامها فعلياً.	الافتقار إلى وجود نظام رسمي للمؤشرات، والافتقار إلى وجود مؤشرات معدة سلفاً ، نقص في انجاز التقارير المتعلقة بالحكمة ، وجود أخطاء و نواقص في المحاسبة وجودة البيانات، بالإضافة إلى صعوبة اختيار عينة مراقبة قابلة للمقارنة، وصعوبة تحديد	يجب بذل الجهود اللازمة لتعزيز جودة المراقبة على الاستخدام المخصص للأموال. كما ينبغي الأخذ بالاعتبار الفجوات في تخصيص الموارد التي تم تحديدها عند التخطيط للجهود المستقبلية.

			الموارد نتيجة انخفاض مستوى جودة المحاسبة.		
--	--	--	---	--	--

19.	السؤال 3.2. تقييم قدرة المنظمة على تحقيق مخرجات ونتائج أفضل من خلال الموارد المستخدمة كجزء من الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG				
20.	يتم بذل الجهود التي تهدف إلى تحقيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، إلا أنه من الممكن بذل المزيد من الجهود باستغلال نفس كمية الموارد (المخرجات).	لا يجوز بذل المزيد من الجهود في إطار الجهود المبرمجة باستخدام نفس القدر من الموارد. ومن المستحيل تحقيق أهداف أفضل في المجال البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة و/أو تحقيق نتائج ذات جودة أعلى للجهود المبذولة في ظل استخدام نفس القدر من الموارد.	طلب المعلومات؛ التحليل المقارن للجهود المخططة والمنفذة، والخطط والمؤشرات الفعلية، وكمية الموارد المخططة والمستخدمة فعلياً؛ التحليل القياسي؛ تحليل العوامل؛ مقابلات الخبراء؛ تحليل الممارسات الفضلى.	الافتقار إلى وجود نظام رسمي للمؤشرات، وغياب مؤشرات معدة سلفاً ، والافتقار إلى التقارير الإدارية، ووجود أخطاء و شوائب في المحاسبة و نقائص في جودة البيانات، و تعذر اختيار عينة مراقبة قابلة للمقارنة، وصعوبة تحديد الموارد بسبب انخفاض مستوى جودة المحاسبة.	من الممكن تحقيق نتائج أفضل للجوانب البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، ونتائج نوعية أكثر عند بذل جهود مماثلة على نطاق واسع.
21.	على الرغم من بذل الجهود التي تهدف إلى تحقيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، يمكن تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بشكل أفضل و/أو الحصول على نتائج ذات جودة أعلى باستخدام نفس القدر من الموارد (المخرجات).				
22.	السؤال 4.2. تقييم إمكانية تحقيق الاقتصاد عند استخدام الموارد المبرمجة لضمان تحقيق المخرجات والنتائج من قبل المنظمة كجزء من الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .				
23.	يتم بذل الجهود، إلا أنه يمكن استخدام موارد أقل لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة و/أو النتائج	من غير اليسير استخدام القليل من الموارد للقيام بالجهود المبرمجة. ومن الصعب استخدام عدد أقل من الموارد لتحقيق الأهداف	طلب المعلومات؛ تحليل مقارن للجهود المبرمجة والمنفذة، والخطط والمؤشرات الفعلية، ونطاق الموارد المبرمجة والمستخدمة	الافتقار إلى وجود نظام رسمي للمؤشرات، والافتقار إلى وجود مؤشرات محددة، وغياب تقارير بناءً على التحليل	قد يتم استخدام موارد أقل لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .

	النوعية المرتبطة بهذه الجهود (المخرجات).	البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة و/أو النتائج النوعية لهذه الجودة.	فعليا؛ التحليل القياسي الاقتصادي، تحليل العوامل، والمقالات مع الخبراء، وتحليل الممارسات الفضلى.	حول الحكامة ، وجود عيوب ونقص في المحاسبة، بالإضافة إلى تقصير في جودة البيانات. كما أن اختيار عينة مراقبة قابلة للمقارنة أصبح أمراً متعذراً، مما يعوق تحديد الموارد بسبب تدني مستوى جودة المحاسبة.	التاريخي والتحليل المقارن للممارسات المقارنة.
24.	السؤال 5.2: تقييم تأثير جهود المنظمة في تحقيق النتائج والتأثيرات المستهدفة، سواء كانت (أهدافاً تنموية عالمية و/أو وطنية أو إقليمية) ³⁴ ، وذلك في إطار الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .				
25.	لا تتحقق النتيجة و الاثر النهائي على تحقيق أهداف التنمية من خلال الجهود المبذولة.	يعتبر الاثر النهائي على تحقيق أهداف التنمية نتيجة للجهود المبذولة اثراً مهماً، ويتم ضمانه من خلال الجهود المبذولة.	طلب المعلومات؛ تحليل مقارن للجهود المبرمجة والمنفذة، والخطط والمؤشرات الفعلية، ونطاق الموارد المبرمجة والمستخدمه فعليا؛ التحليل القياسي الاقتصادي.	الافتقار إلى وجود نظام رسمي للمؤشرات، الافتقار إلى وجود مؤشرات محددة سلفاً، نقص في تقارير الحكامة، وجود عيوب واختلالات في المحاسبة، بالإضافة إلى أخطاء نقص جودة البيانات. كما أن اختيار عينة مراقبة قابلة للمقارنة أصبح أمراً متعذراً، مما يعوق تحديد الموارد بسبب تدني مستوى جودة المحاسبة.	إن التقييم الدوري لتقييم اثر تحقيق أهداف التنمية بحاجة إلى تنظيم، و يجب أن يتم هذه المعلومات يتم الإفصاح عنها في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة.

³⁴ - في إطار السؤال (2.4)، تشير أهداف التنمية إلى أهداف التنمية الوطنية والإقليمية و/أو المحلية في حالة إجراء التدقيق في المنظمة، وإلى الأهداف الدولية في حالة التدقيق في المنظمة الدولية.

26.	إن الأثر النهائي للجهود المبذولة في تحقيق أهداف التنمية قد يكون غير ملحوظ أو لم يتم تحقيقه، وقد لا يتم تقييمه بشكل كافٍ.					
27.	الهدف 3. تقييم تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة كجزء من تنفيذ المبادئ البيئية الاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .					
28.	السؤال 1.3. تقييم إجراءات التفاعل بين المنظمة وأصحاب المصلحة					
29.	لم يتم تطوير آليات تنظيم تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة.	طلب المعلومات؛ تحليل مقارن للجهود والموارد المبرمجة والمنفذة؛ مقابلات مع الخبراء؛ استطلاعات الرأي.	عدم كفاية الموارد لإجراء البحوث النوعية (الاستطلاعات والمقابلات وما إلى ذلك)	تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية و المبرمجة غير كافٍ، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى وعيهم وتعزيز مشاركتهم.	توصية بضرورة الأخذ بالاعتبار الجهود التي تهدف إلى تحسين العمل لزيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في القضايا البيئية والاجتماعية والحكمة.	توصية بإدراج متطلبات الأطراف المعنية المتعلقة بالامتثال للمبادئ البيئية والاجتماعية والحكمة في وثائق المنظمة.
30.	لا تتواصل المنظمة مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن تطبيق المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة					
31.	لا تراقب المنظمة امتثال الأطراف المقابلة لمبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة في أنشطتها.					
32.	لا يُحدد تعاون المنظمة مع الأطراف المقابلة بناءً على امتثالها للمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في أنشطتها.					

الملحق 2: نموذج النضج البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG)

عند إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة ، قد يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتطوير نموذج نضج يأخذ بعين الاعتبار موضوع التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة (ESG) وتفاصيله. فيما يلي نموذج أولي لنموذج النضج لتقييم أداء السلطات والمنظمات العامة. حيث يمكن تحديد مستوى نضج معين إذا تم استيفاء جميع متطلبات هذا المستوى، بالإضافة إلى المستويات الأدنى.

بشكل عام ، يمكن استبعاد القضايا ذات مستوى النضج المتدني من نطاق الدراسة خلال مرحلة التخطيط للتدقيق أو التقييم، باعتبارها أمور بديهية. وإذا لم يتم استيفاء معايير مستوى معين في مرحلة محددة، يمكن صرف النظر عن القضايا المرتبطة بالمستويات الأعلى من النضج، دون أن يؤثر ذلك على التقييم العام.

كقاعدة عامة، فإن القوانين والتشريعات المعيارية توفر معايير تتماشى مع المستويات المتدنية من النضج. بينما تتعلق القضايا التي قد تعكس بيئة أفضل، خاصة عند الأخذ في الاعتبار القوانين والإجراءات القانونية المعيارية المستخدمة في الأنشطة العامة الأخرى أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات، بمستويات متوسطة من نموذج النضج. في حين أن المبادئ البديهية والمعرفة العلمية و الممارسات الفضلى توفر معايير لأعلى مستويات النضج.

نموذج النضج لتقييم نشاط السلطات العامة

النطاق	مستوى النضج	المعيار	درجة الامتثال
تحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي للمقتضيات التي تنص على تنفيذ مبادئ	0	تفتقر وثائق التخطيط الاستراتيجي إلى الأحكام المقتضيات والأهداف ومؤشرات الهدف التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (ESG).	

التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة.	1	تتناول وثائق التخطيط الاستراتيجي تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
	2	تحدد وثائق التخطيط الاستراتيجي الأهداف والمؤشرات المستهدفة التي تهدف إلى تنفيذ مبادئ ESG. وقد تم تطوير وثائق استراتيجية منفصلة تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بما في ذلك على المستوى الإقليمي (المحلي).
	0	لا تتضمن القوانين المعيارية على مقتضيات تهدف إلى تعزيز وتنظيم تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.
تحليل التشريعات والقوانين التنظيمية التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	1	تتضمن القوانين المعيارية مقتضيات عامة فقط، تهدف إلى تعزيز وتنظيم تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
	2	تتضمن القوانين المعيارية أحكام مفصلة تهدف إلى تعزيز وتنظيم تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة. كما تحتوي القوانين المعيارية على وصف لآليات التنفيذ (التوجيهات والتوصيات). تشتمل القوانين المعيارية على متطلبات/توصيات لمحتوى التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (مع الأخذ بالاعتبار أحكام المعايير الدولية الحالية)، ونشرها والتحقق منها. كما يتم تضمين المتطلبات الإلزامية للوفاء بالمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في القوانين المعيارية.
تحليل تدابير السياسة العامة التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	0	انعدام تدابير للسياسة العامة تهدف إلى تعزيز تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة.
	1	تم تنفيذ تدابير السياسة العامة ولكن بشكل مجزأ.
	2	تم تشكيل نظام من تدابير السياسة العامة يهدف إلى تنفيذ مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة كما تم تشكيل آليات فعالة لتنفيذ مبادئ السلوك التجاري المسؤول وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، ومراقبة تنفيذ التدابير. تشمل تدابير السياسة العامة تدابير لدعم الشركات التي تطبق مبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة.
تحليل آليات تنظيم العلاقات الداخلية بين الإدارات والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	0	غياب آليات لتنظيم العلاقات الداخلية بين الإدارات والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
	1	تم تنظيم التفاعل بين الإدارات بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، كما تم تنظيم التفاعل بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة مع أصحاب المصلحة بشكل مجزأ.
	2	يتم تنفيذ التفاعل الفعال بين الإدارات والتفاعل مع أصحاب المصلحة (الأعمال التجارية، مجتمع الخبراء، السكان) بشأن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
تحليل الميزانية المخصصة لتمويل الجهود التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	0	لم يتم تخصيص أي تمويل عام للجهود التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
	1	يقتصر تخصيص التمويل العام للجهود التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة على مجال واحد فقط أو على عدد من المشاريع فقط.
	2	تعمل الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة لدعم تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة والسلوك التجاري المسؤول، كما تم تطوير الأدوات المالية واستخدامها لتمويل مشاريع التنمية المستدامة.

نموذج النضج لتقييم نشاط المنظمات

النطاق	مستوى النضج	المعيار	درجة الامتثال
تحليل الوثائق الاستراتيجية التي تؤكد (أو تفند) التزام المنظمة بمبادئ التدقيق البيئي والاجتماعي والمتعلقة بالحكمة (التنمية المستدامة وسلوك العمل المسؤول)	0	لم يتم إعداد وثائق استراتيجية تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	
	1	تم تطوير استراتيجية لتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة و/أو تم تضمين المقتضيات المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في وثائق منفصلة.	
	2	تم تحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المقتضيات في المنظمة، فيما يتعلق بالأهداف والمؤشرات الرئيسية، بالإضافة إلى خطط تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المقتضيات ESG (خرائط الطريق).	
تحليل الوثائق المعيارية والمنهجية والتنظيمية والإدارية الداخلية في للمنظمة من أجل دمج المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG، (مع التركيز على معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى فعالية الحكمة) و تطابقها.	0	غياب وثائق معيارية أو منهجية أو تنظيمية أو إدارية داخلية للمنظمة تؤكد التزامها بالمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، أو قد لا تحتوي أي وثيقة على المقتضيات التي تهدف إلى تنفيذ هذه المبادئ ESG.	
	1	تحتوي الوثائق على مقتضيات عامة فقط تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في أنشطة المنظمة.	
	2	تحتوي الوثائق على وصف تفصيلي للمقتضيات التي تهدف إلى تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ، بالإضافة إلى وصف لآليات التنفيذ. تتطابق الوثائق مع المتطلبات الوطنية والمعايير الدولية (في حالة المنظمة الدولية – يتم تطبيق ما يتماشى فقط مع المعايير الدولية)	
تحليل عملية إعداد وتقديم و مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة من طرف المنظمة.	0	لا تمتلك المنظمة سياسات وإجراءات تتعلق بعمليات إعداد وتقديم و مراجعة من التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.	
	1	لا يتم إعداد التقارير بشكل منظم، ولا مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة.	
	2	لقد تم تكليف المنظمة بمسؤوليات تتعلق بإعداد وتقديم و مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة. يتم اعداد هذه التقارير بشكل ممنهج، وتوجد صلة بين الوثائق الخاصة بالتقارير و الوثائق التي تتيح إمكانية الحصول على الملاحظات والآراء.	
تحليل التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للمنظمة لتحديد المواضيع الجوهرية.	0	لم يتم تحديد المواضيع الجوهرية في تقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة.	
	1	يتم تحديد المواضيع الجوهرية في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة دون الإشارة الى مدخلات أصحاب المصلحة.	
	2	يتم تحديد المواضيع الجوهرية في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة بمشاركة أصحاب المصلحة. تتم الإشارة الى حدوث تغيير في قائمة المواضيع الجوهرية مقارنةً بفترة الإبلاغ السابقة، ضمن التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة.	

	يتم إعداد مصفوفة الأهمية من قبل المنظمة. يتناول التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة الخاص بالمنظمة التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالحكمة للمنظمة.		
0	يفصح التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلقة بالحكمة الخاص بالمنظمة حصريا عن الجوانب الإيجابية لعملياتها. لا يفصح التقرير البيئي والاجتماعي والحوكمة المتعلقة بالحكمة عن جميع جوانب أنشطة المنظمة (البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة) لا تتطابق المعلومات غير المالية حول عمليات المنظمة كما هو محدد في التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة مع البيانات المالية للمنظمة أو تتناقض معها.		تحليل التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة من حيث شمول وصدق المعلومات حول العوامل البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
1	الإبلاغ ضمن التقرير البيئي والاجتماعي و المتعلق بالحكمة الخاص بالمنظمة عن المعلومات المتعلقة بتأثيرها على البيئة والمجتمع و حكمة الشركات، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الوطنية. لم تتم مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة الخاصة بالمنظمة		
2	يتم الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة وفقاً للمتطلبات الوطنية والمعايير الدولية (على سبيل المثال، GRI، SASB، ISSB، وما إلى ذلك) (في حالة المنظمة الدولية – تكون وفقاً للمعايير الدولية). يفصح التقرير البيئي والاجتماعي والحوكمة المتعلقة بالحكمة الخاص بالمنظمة عن المعلومات والمؤشرات التي يمكن مقارنتها لمدة ثلاث سنوات على الأقل. يكون التدقيق الخارجي مستقلاً. يتم التصديق على المعلومات المفصّل عنها من قبل المدققين، مع ضمان حياد واستقلال المدققين. بحيث تمارس المنظمة مهمة تدقيق داخلي. يتم توفير التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG الخاصة بالمنظمة بشكل علني للجمهور. تتوافق المعلومات غير المالية حول أنشطة المنظمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة مع البيانات المالية للمنظمة وتكملها.		
0	لم يتم تطوير آليات لتنظيم تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة. لا تتفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة بشأن قضايا تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.		تحليل تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة.
1	يتم التفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن قضايا تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة بشكل غير منتظم. انخفاض مشاركة ووعي أصحاب المصلحة.		
2	تم تطوير آليات لتنظيم تفاعل المنظمة مع أصحاب المصلحة. ويتم التفاعل مع أصحاب المصلحة بشكل منتظم وسريع مع اعتماد أسلوب التغذية الراجعة.		

		تم تأكيد مشاركة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي لديهم بشكل كبير.
تحليل مدى تطابق الجهود التي يتم تنفيذها خلال فترة اعداد التقرير (بالإضافة إلى الجهود التي يتم تنفيذها والمخطط لتنفيذها) في المنظمة مع الأهداف والغايات المحددة على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية و/أو المحلية.	0	لا تشير الوثائق الاستراتيجية والمنهجية للمنظمة إلى الارتباط بالأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمة الدولية - مع الأولويات الدولية)
	1	وجود علاقة بين أنشطة المنظمة والأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمة الدولية - ذات الأولويات الدولية). لا يتم تقييم المساهمة الفعلية والمحتملة للمنظمة
	2	تتوافق سياسة المنظمة الموضحة في الوثائق الاستراتيجية والتوجيهية مع الأولويات والأهداف الإقليمية (المحلية) أو الوطنية أو الدولية (في حالة المنظمة الدولية - مع الأولويات الدولية) يتم تقييم المساهمة الفعلية والمحتملة للمنظمة
تقييم تأثير عمليات المنظمة على تحقيق الأهداف والغايات التنموية على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية وعلى المستوى المحلي .	0	التأثير السلبي لأنشطة المنظمة على تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والمحلية في أحد المجالات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة (في حالة المنظمة الدولية - الأهداف العالمية)
	1	لا يوجد تأثير سلبي لأنشطة المنظمة، أو تأثير إيجابي طفيف، أو تأثير إيجابي كبير على مجال واحد من هذه المجالات على الأقل.
	2	تأثير إيجابي كبير في جميع المجالات الثلاثة البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة .
تقييم التفاعل مع الأطراف المقابلة (الشركاء والموردين والعملاء)	0	لا تقوم المنظمة بمراقبة تطبيق الأطراف المقابلة للمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في أنشطتها. لا يتم تحديد تعاون المنظمة مع الأطراف المقابلة من خلال تطبيقها للمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في أنشطتها.
	1	لا تقوم المنظمة بمراقبة تطبيق الأطراف المقابلة بشكل منهجي / لا تمثل جميع الأطراف المقابلة للمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG في أنشطتها
	2	تعكس مستندات المنظمة متطلبات الامتثال المتعلقة بالمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة للأطراف المقابلة. يقتصر تعاون المنظمة فقط مع الأطراف المقابلة التي تمثل للمبادئ البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة في تنفيذ أعمالها.

المجال	المجال	المجال	المجال	المجال	مستوى النضج العام
0	0	0	0	0	منخفض جداً
1 أو 2	1 أو 2	0	0	0	منخفض
1 أو 2	1 أو 2	1 أو 2	1 أو 2	0	متوسط
1 أو 2	1 أو 2	1 أو 2	1 أو 2	1 أو 2	مرتفع
1 أو 2	1 أو 2	2	2	2	مرتفع جداً

الملحق 3. قائمة بالمؤشرات البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG

البيئة (E)

• التأثير على الغلاف الجوي

- الانبعاثات المحددة من أكسيد الكبريت في الغلاف الجوي.
- الانبعاثات المحددة من أكسيد النيتروجين في الغلاف الجوي.
- الانبعاثات المحددة من الملوثات الصلبة في الغلاف الجوي
- الانبعاثات المحددة من المعادن الثقيلة في الغلاف الجوي
- الانبعاثات المحددة من الملوثات الأخرى في الغلاف الجوي
- الانبعاثات المحددة من الملوثات في الغلاف الجوي
- إجمالي الانبعاثات من غازات الدفيئة المعادلة لثاني أكسيد الكربون
- كمية انبعاثات الملوثات في الهواء الجوي من المصادر الثابتة
- أتمتة نظام المراقبة والتحكم البيئي، بما في ذلك مراقبة انبعاثات غازات الدفيئة
- توفر السياسات لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة
- الطرق المستخدمة لجمع البيانات.

• نجاعة استخدام المياه:

- حجم إمدادات المياه المتداولة و المتسقة بشكل متكرر
- إجمالي حجم تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة، بما في ذلك المياه غير المعالجة
- استهلاك المياه، بما في ذلك حجم المياه العذبة المستخدمة من جميع مصادر إمدادات المياه
- تلوث الخزانات والمياه الجوفية خلال الأنشطة التشغيلية
- اضطرابات النظم البيئية خلال بناء المنشآت الخطية (خطوط الكهرباء، أنابيب المياه، إلخ) واضطرابات النظم البيئية خلال الاستكشاف والإنتاج.
- إجراء الأنشطة التشغيلية في المنطقة التي تعاني من نقص في موارد المياه.
- إجمالي تصريف مياه الصرف الملوثة في المسطحات المائية السطحية، بما في ذلك المائية غير المعالجة.
- عدم وجود إدارة سليمة للهياكل الهيدروليكية.
- تدبير النفايات
- توليد النفايات.

○ وجود عمليات تكنولوجية متقدمة في الأنشطة التشغيلية للمنظمة تمارس تأثيرا سلبيا كبيرا على البيئة أو وجود مواد سامة خطيرة على صحة الانسان في الانبعاثات/ التصريفات/ النفايات التي تنتجها المنظمة.

- إجمالي النفايات المصنفة في فئات الخطر (1-4) المتولدة خلال فترة إعداد التقرير.
- نسبة النفايات من فئة الخطر (1-4): التي تم التخلص منها، وتحييدها، و طمرها، ونقلها إلى أشخاص آخرين (تم استلامها من قبل أشخاص آخرين).
- نسبة النفايات من الفئة 5 المرسلة للطمر.
- نسبة النفايات المرسلة للطمر ، بدون تقييمها حسب فئة الخطر
- يوجد لدى المنظمة عمليات تكنولوجية قائمة تضمن الاستخدام الصناعي الثانوي لمعظم النفايات المتولدة.

● النجاعة الطاقية

- توفر برنامج لتطوير النجاعة الطاقية
- نسبة موارد الطاقة المنتجة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج موارد الطاقة.
- استهلاك الطاقة.
- تشغيل المباني "الخضراء"، أو توليد أو استهلاك نسبة كبيرة (أكثر من 70%) من الطاقة من المصادر المتجددة.

- نسبة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائية

● نجاعة استغلال الأراضي

- تلوث التربة خلال الأنشطة التشغيلية
- توفر برنامج للمراقبة البيئية للأراضي المستصلحة.
- توفر خطة للتخفيف من الآثار السلبية على البيئة.
- حجم النفقات على تنفيذ المشاريع المتعلقة بحماية البيئة بشكل عام، بما في ذلك: حماية الهواء الجوي والوقاية من تغير المناخ؛ جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- تقدم المنظمة تدريباً لمورديها حول الجوانب البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ؛
- وجود وقائع متعلقة بانتهاكات بيئية أو حوادث أو كوارث حدثت خلال السنوات الأربع الماضية بسبب خطأ من المنظمة وأدت إلى عواقب بيئية سلبية فادحة.
- النزاعات مع السكان المحليين بشأن القضايا البيئية.

- تأثير الأنشطة التشغيلية على صحة الإنسان من خلال التأثيرات الكهرومغناطيسية والضوضاء والاهتزازات.
- الاستخدام غير الرشيد للموارد.
- اضطراب التنوع البيولوجي.
- عدم مراعاة العوامل البيئية عند تشكيل سلسلة التوريد.
- تسرب النفط وتسرب الغاز.
- وجود سياسة استباقية لمنع تحديد مواقع المشاريع في المناطق الطبيعية المحمية بشكل خاص، بالإضافة إلى المناطق المعترف بها دوليًا ذات القيمة النوعية للتنوع البيولوجي.
- وصف التأثيرات الحقيقية والمحتملة المرتبطة بالمخاطر المناخية والفرص المناخية على نموذج أعمال المنظمة وسلسلة القيمة.
- وصف موقع المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في نموذج أعمال المنظمة وسلسلة القيمة (على سبيل المثال، المناطق الجغرافية والمرافق وأنواع الأصول).
- تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على استراتيجية المنظمة وعملية صنع القرار، بما في ذلك المعلومات حول خطة التحول المتعلقة بالمناخ.
- كيفية تقييم المنظمة لطبيعة واحتمالية وحجم عواقب المخاطر المناخية (على سبيل المثال، ما إذا كانت المنظمة تأخذ في الاعتبار العوامل النوعية أو العتبات الكمية أو غيرها من المعايير).
- ما إذا كانت المنظمة تعطي الأولوية للمخاطر المتعلقة بالمناخ مقارنةً بأنواع المخاطر الأخرى وكيفية قيامها بذلك.
- كيفية مراقبة المنظمة للمخاطر المتعلقة بالمناخ.
- العمليات التي تستخدمها المنظمة لتحديد الفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وترتيب أولوياتها ومراقبتها، بما في ذلك احتمال استخدام المنظمة تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ ;
- إلى أي مدى وبأي طرق يتم دمج عمليات تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وترتيب أولوياتها ورصدها في عملية إدارة المخاطر الشاملة للمنظمة.

الجانب الاجتماعي (S)

- المجتمع
- إجمالي النفقات على المشاركة في دعم البرامج الاجتماعية، والتي تتضمن :

الأعمال الخيرية، في قطاعات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، لدعم الأفراد المحتاجين للمساعدة الاجتماعية.

- الاستثمارات الاجتماعية وتنمية مناطق التواجد.
- الأصول الخاضعة للإدارة: المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الأعمال الخيرية.
- العمل التطوعي للمنظمة.
- سياسة التفاعل مع المجتمعات المحلية ذات نمط الحياة التقليدي.
- عدد الحالات المسجلة لانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية.
- الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالتواصل مع المواطنين .
- رأس المال البشري
- متوسط عدد الموظفين الإجمالي ، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توافر نظام الصحة المهنية والسلامة الصناعية.
- النفقات على جهود الصحة والسلامة بشكل إجمالي، بما في ذلك: النفقات لكل موظف.
- النفقات على تنظيم وإجراء الأنشطة الرياضية والترفيهية.
- معدل الاصابات المميتة.
- معدل الاصابات الشديدة.
- معدل تكرار الحوادث.
- معدل تكرار الإصابة التي تؤدي إلى هدر الوقت.
- مؤشرات الاصابات الطفيفة.
- عدد ضحايا الحوادث الصناعية، بما في ذلك العجز المهني لمدة يوم عمل واحد أو أكثر؛ والمميتة؛
- الأمراض المهنية.
- شروط التعويض.
- عملية تحديد التعويض (الرسوم).
- إجمالي نسبة التعويضات السنوية.
- إجمالي تكاليف العمالة، بما في ذلك: الامتيازات ومدفوعات الرعاية الاجتماعية.
- أجور و الامتيازات الممنوحة للموظفين كنسبة مئوية من الإيرادات حسب نوع العمل والجنس.

- متوسط الأجور
- نظام مراجعة الأجور.
- توفر برامج تنمية قدرات الموظفين/تدريب الموظفين.
- نسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب.
- إجمالي نفقات تدريب الموظفين، بما في ذلك: نفقات كل موظف.
- متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف.
- اتفاقية التفاوض الجماعي.
- حصة الموظفين الذين تشملهم اتفاقيات التفاوض الجماعي في متوسط عدد الموظفين.
- توافر برامج لدعم أبناء و إباء الموظفين .
- توافر برامج الدعم/المساعدة المالية.
- توافر برنامج التأمين الصحي الطوعي وأشكال أخرى من الرعاية الصحية للموظفين.
- الجهود المبذولة لدعم العاملين في مجال الإسكان.
- توافر برامج تأمين المعاشات في الشركات.
- حقوق الإنسان:
- الشمولية تجاه الموظفين.
- التوازن بين الجنسين: نسبة النساء في مناصب المسؤولية.
- التوازن بين الجنسين: نسبة الرجال والنساء حسب فئات الموظفين.
- التوازن العمري: نسبة الموظفين من مختلف الأعمار.
- متطلبات الطرف المقابل في مجال حقوق الإنسان/ممارسات الاخلاقيات المهنية.
- عدد الطعون المقدمة امام القضاء فيما يتعلق بنزاعات الشغل.
- العملاء
- جودة وسلامة المنتجات/الخدمات.
- توافر وجودة الخدمات المالية.
- الشمولية تجاه العملاء.
- ضمان أمن البيانات.
- الثقافة المالية.
- أخلاقيات المبيعات.

- التمويل المسؤول.
- محفظة القروض: المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الأصول قيد الإدارة: حصة السندات الاجتماعية.
- الإدارة المالية والأصول وهياكل الدعم.
- التخطيط والاستخدام الفعال للأصول والبنية التحتية وخدمات الدعم الإداري.
- محفظة الاستثمار: حصة السندات الاجتماعية.
- توافر المنتجات المالية ذات التركيز الاجتماعي.
- جمع التمويل "الاجتماعي".
- التعرض للمخاطر الاجتماعية
- سياسة أخلاقيات العمل والفساد وحقوق الإنسان.
- توافر آلية إبداء الملاحظات والآراء.
- توافر آليات الاستجابة.
- معدل حركية الموظفين.
- مشاركة الموظفين.
- الموارد البشرية والتدريب.

الحكمة (G)

- تكوين مجلس الإدارة.
- ضمان استقلالية مجلس الإدارة.
- التكوين المتوازن لمجلس الإدارة.
- توفر قسم أو مدير / مسؤول كبير للتنمية المستدامة.
- وصف دور الإدارة في تقييم التأثيرات والمخاطر والفرص وإدارتها.
- نسبة الأشخاص الذين يشغلون مناصب ذات مخاطر فساد عالية والذين أكملوا التدريب حول مكافحة الفساد.
- حالات الرشوة والفساد والاحتيال في المنظمة.
- العدد الإجمالي لاجتماعات مجلس الإدارة (مجلس الاشراف)، بما في ذلك اجتماعات مجلس الإدارة (مجلس الاشراف) بشأن قضايا التنمية المستدامة.
- توفر مدونة أخلاقيات للمنظمات و الابلاغ عن مدى الالتزام بمبادئها وتوصياتها.

- توفر سياسة التنمية المستدامة أو وثيقة استراتيجية أخرى.
- مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
- توفر نظام الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاستراتيجية البيئية والاجتماعية و المتعلقة بالحكمة ESG/سياسة التنمية المستدامة.
- وصف التأثير الحقيقي والمحتمل للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنظمة وسلسلة القيمة.
- وصف الأماكن التي تتركز فيها المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في نموذج أعمال المنظمة وسلسلة القيمة.
- تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على الاستراتيجية التنظيمية وصنع القرار.
- تأثير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة على الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنظمة خلال فترة إعداد التقارير (العواقب المالية الحالية).
- تحديد أصحاب المصلحة.
- الهيكل التنظيمي للوحدة الخاضعة للتدقيق.
- مستويات التفاعل مع أصحاب المصلحة.
- توفر وفعالية نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (للمنظمات غير المالية).
- مؤشر لمراقبة الجودة وإعداد التقارير.
- توفر وفعالية نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (للمنظمات المالية).
- المعلومات غير المالية:
- تطابق محتوى البيانات التي تم نشرها مع المتطلبات الوطنية والدولية وأفضل الممارسات.
- دقة توقيت توفر المعلومات و نشرها.
- دقة توقيت نشر تقارير مراقبة الأداء.
- منهجية تقييم نظم التوريد و مدى تنفيذها بطريقة مستدامة .
- مؤشر الحكمة الداخلية والأخلاقيات المهنية.
- وتيرة الإفصاح النشر (فترة الإبلاغ و تواتر الإبلاغ في مجال التنمية المستدامة).
- الضمانات الخارجية.

**الملحق 4 : قاعدة المعارف بشأن الممارسات الفضلى لتعزيز تنفيذ المبادئ الاجتماعية والبيئية
والمعلقة بالحكمة (ESG)**

تم نشر النسخة الحالية من قاعدة المعارف بشأن الممارسات الفضلى لتعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المعلقة بالحكمة على الموقع: WGSDG KSDI

إذا كنت ترغب في المساهمة في تطوير قاعدة المعارف، يرجى إرسال المعلومات حول الممارسات الفضلى لتعزيز تنفيذ المبادئ البيئية والاجتماعية و المعلقة بالحكمة (ESG) إلى :

Wgsdg_ksdi@ach.gov.ru